



## أثر مكافحة التهرب الضريبي في الحد من البطالة دراسة تحليلية في العراق

م. م. عباس ناصر سعدون

جامعة القادسية / كلية القانون - القسم العام

### المستخلص

تعتبر الضريبة مصدر مهم وأساسي لإيرادات الدولة والتي تحتاجها لسد نفقاتها العامة واللازمة لتنمية المجتمع وإشباع حاجاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، فالضريبة لها أهداف متعدّدة يأتي في مقدمتها الهدف المالي والمتمثل في توفير الأموال اللازمة لتغطية موازنة الدولة، وأهداف أخرى منها تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، من خلال تحفيز أفراد المجتمع على الادخار والاستثمار في بعض أوجه النشاط الاقتصادي ذات الأولوية ودورها في التعجيل بالتنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية وعدالة توزيع الدخل وكذلك مواجهة البطالة التي تعتبر العائق إمام معظم بلدان العالم، فظاهرة التهرب الضريبي هي ظاهرة خطيرة على المجتمع والدولة لأنها تؤدي إلى عدم تحقيق العدالة الضريبية في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع من جهة، ومن جهة أخرى فإنها تؤثر سلباً على الحصيلة الضريبية، وعلى التنمية التي ترسمها سياسات الدولة، حيث توجد أسباب متعددة لتفشي هذه الظاهرة ، فمنها أسباب تشريعية وإدارية وأسباب أخلاقية والمتمثلة بضعف الوعي الضريبي لإفراد المجتمع تجاه دفع الضريبة، وبسبب الأهمية البالغة لظاهرة التهرب الضريبي والبطالة فقد تم تناول موضوع الدراسة بعنوان (( مكافحة التهرب الضريبي ضرورة ملحة لمواجهة البطالة العراق دراسة تحليلية )) بثلاث مباحث ، حيث استعرض المبحث الأول مفاهيم أساسية حول التهرب الضريبي والبطالة، إما المبحث الثاني فتناول أسباب التهرب الضريبي وأثاره ، إما المبحث الثالث فقد بين طرق ووسائل مكافحة التهرب الضريبي.

### Abstract

Tax is an important and essential source of State revenue and you need to meet the general expenses necessary for the development of society and satisfy economic, social, political, cultural, multiple targets tax foremost financial objective of providing funds to cover the State budget, and other targets to achieve economic and social balance by stimulating community members to save and invest in some priority economic activity and its role in accelerating economic development and social justice and equitable distribution of income and unemployment that are an impediment to most countries The world, the phenomenon of tax evasion is a serious phenomenon to society and the State because it leads to lack of tax equity in income distribution between the members of the community on the one hand, on the other hand, it adversely affects taxation, and on development set by the policies of the State, where there are multiple reasons for the spread of this phenomenon, including legislative and administrative reasons and moral reasons of lack of awareness of community members to pay tax Because of the critical importance of the phenomenon of tax evasion and unemployment study was entitled ((combat tax evasion is an urgent need to address unemployment Iraq analytical study)) three detectives, where the first section reviewed basic concepts about tax evasion and unemployment, while



the second section dealing with tax avoidance reasons, either the third topic deals with the ways and means to combat tax evasion

### المقدمة :

تعد الضريبة من أهم الأدوات التي يتم استخدامها الدولة في توجيه الاقتصاد نحو تحقيق العدالة الاجتماعية فالارتباط وثيق بين الموارد المالية التي تحصل عليها الدولة من الضريبة وبين النفقات العامة التي تقدمها على شكل سلع وخدمات والتي تتمثل بالخدمات الصحية والتعليمية والمواصلات والدفاع والتي يكون الهدف منها هو تحقيق النفع العام، علماً أن هذه الخدمات تنعكس على حياة المواطن، وعلى الرغم من الأهداف التي تحققها الدولة من فرض الضريبة، إلا أنها تصطدم بالعديد من المشكلات والصعوبات ومن أهمها هي ظاهرة التهرب الضريبي وهي ظاهرة خطيرة على الدولة والمجتمع، لأن هذه الظاهرة تحرم الدولة مصادر مالية هامة، مما تحمل أعبائها المختلفة تجاه البلد والفرد بالدرجة الأولى، كما تخلق نوع من الصعوبات تجاه سياسة الإنفاق العام للدولة فهذه الأموال لا يمكن للدولة الاستفادة منها، ولا ينحصر أثر هذه الظاهرة على الجانب المالي فقط، بل قد تخلق ظاهرة أخرى في المجتمع وهي ظاهرة البطالة فان انتشار ظاهرة التهرب قد تدفع المشاريع والشركات والصناعات المنضبطة في دفع الضريبة إلى التوقف عن العمل بسبب ارتفاع التكاليف على العكس من الشركات والمشاريع الأخرى المتهربة وهنا يتم تسريح أعداد كبيرة من العاملين ، كذلك نلاحظ إن الدولة لا تستطيع تحقيق التنمية الاقتصادية والاستثمار في المجتمع إذا كانت هذه الظاهرة مستقلة وبالتالي تدفع كثير من المستثمرين لا يرغبون الاستثمار في بلد تنتشر فيه ظاهرة البطالة والسبب في ذلك فقد تكون هناك شركات ومشاريع غير كفوءة هي المستحوذة في المجتمع ، وفي بعض الأحيان تضطر الدولة إلى الاقتراض أو الإصدار النقدي لغرض دعم مصادرها التمويلية وهذا ينعكس سلباً على الاقتصاد الوطني للبلد، ولتضييق الخناق على هذه الظاهرة لابد من البحث عن طرق ووسائل يمكن من خلالها مكافحة هذه الظاهرة ، وعليه فان إشكالية البحث تتمحور عن كيفية مساهمة مكافحة التهرب الضريبي في الحد من البطالة.

**أولاً- مشكلة البحث:** تعتبر الضريبة مصدر مهم من مصادر الدولة المالية وأداة فعالة لتحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية، وان التهرب من دفعها يؤدي إلى حرمان الدولة من أهم حصيلة للإيرادات وبالتالي حرمان موازنة الدولة من مصدر مهم من مصادر التمويل، ولا يقتصر هذا الأثر على موازنة الدولة بل يساعد على ظهور حالات البطالة في المجتمع.

**ثانياً- أهمية البحث:** يستمد البحث أهميته من خلال الأتي:

- 1- بيان الدور الضريبي في مواجهة أزمة البطالة.
- 2- تحديد أسباب التهرب الضريبي وأثاره على المستوى الاقتصادي والاجتماعي .

**ثالثاً- أهداف البحث:** يهدف البحث إلى:

- 1- الوقوف على ظاهرة التهرب الضريبي في ظل النظام الضريبي في العراق.
- 2- بيان الأسباب والمؤثرات التي تقف وراء انتشار ظاهرة البطالة في العراق.



- 3- تحديد الآثار المترتبة من انتشار البطالة على الفرد والمجتمع.
- 4- بيان مدى تأثير البطالة في المجتمع بظاهرة التهرب الضريبي.
- 5- البحث عن الطرق والوسائل اللازمة لمكافحة التهرب الضريبي.

**رابعاً- فرضية البحث:** يستند البحث إلى فرضية مفادها، إن النظام الضريبي وتطبيقاته في العراق نتج عنه ظاهرة خطيرة وهي ظاهرة التهرب الضريبي والتي أثرت بشكل غير مباشر على ظاهرة البطالة.

**خامساً- منهج البحث:** لإثبات صحة فرضية البحث تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي فضلاً عن التحليل الاقتصادي، استناداً إلى البيانات والمعلومات المتاحة عن الجوانب ذات الصلة.

**سادساً- حدود البحث:** الحدود المكانية : تم اختيار النظام الضريبي في العراق كأساس لدراسة ظاهرة التهرب الضريبي ، والبطالة .

**سابعاً- هيكل البحث:** وفقاً لهدف البحث فقد قسم البحث إلى ثلاث مباحث ، حيث اهتم المبحث الأول منه بمفاهيم أساسية حول التهرب الضريبي والبطالة إما المبحث الثاني فناقش أسباب التهرب الضريبي وأثاره على الاقتصاد الوطني، أما المبحث الثالث فقد بين الطرق والوسائل اللازمة لمكافحة التهرب الضريبي.

### المبحث الأول - التهرب الضريبي والبطالة

تحتل الضرائب مكانة متميزة في التشريعات المالية لأنها تساهم في دعم الموازنة العامة كما تعتبر إحدى الأدوات الهامة للسياسة الاقتصادية للدولة، فهي تحقق أهداف في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، لذلك تعتبر مشكلة التهرب الضريبي من المشاكل الأساسية التي يعاني منها النظام الضريبي ويرجع سبب ذلك إلى وجود خلل في بنية النظام الضريبي.

كما تعتبر البطالة ظاهرة عالمية لا تكاد المجتمعات تخلو منها سواء كانت متقدمة أو نامية ، ومهما اختلفت أنظمتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، ولكنها تختلف من حيث المستوى العام للبطالة حيث نلاحظ إن نسبة البطالة في الدول النامية تفوق الدول المتقدمة وعليه لابد من بيان مفهوم البطالة وأسبابها وأثارها.

#### المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتهرب الضريبي

##### أولاً- مفهوم التهرب الضريبي:

لابد لنا أن نحدد المضمون اللفظي والمعنى الدقيق للتهرب، لكي نتعرف على التهرب الضريبي فالمعنى اللغوي للتهرب هو مشتق من الفعل الثلاثي هرب، هرباً، هروباً، إما من حيث المعنى الاصطلاحي للمهرب من يقوم بإدخال أو إخراج البضاعة سواء كانت ممنوعة أو غير ممنوعة من البلاد، فالتهرب الضريبي مشكلة أساسية يعاني منها معظم الدول فهي تحرم الدولة من الواردات، وهذه المشكلة لا يقف تأثيرها على الإيرادات فقط وإنما تنعكس على ما تقدمه الدولة لمواطنيها من الخدمات وهذا يضعف انتماء المواطن بوطنه وقد وردت تعريف عدة للتهرب الضريبي فمنهم من عرفه بأنه التخلص من دفع الضريبة من خلال مخالفة القوانين او من خلال استغلال الثغرات الموجودة في التشريعات الضريبية<sup>(1)</sup>. وهناك من عرف التهرب الضريبي على انه ظاهرة يحاول بواسطتها المكلف بدفع الضريبة التخلص من



دفعها كلياً أو بعضها مستخدماً بذلك إحدى الوسائل المختلفة التي يمكن أن يتشبث بها لكي لا يلتزم بدفعها ، ومن خلال التعاريف السابقة نرى ان التهرب الضريبي قد يحدث عند تحديد الوعاء أو عند الربط أو التحصيل ، فقد يقوم المكلف بعدم تقديم الإقرارات الضريبية أو يقدم إقرارات لكن هذه الإقرارات تتضمن معلومات خاطئة الهدف منها هو إخفاء الدخل أو جزاءً أو يقوم بتوزيع الدخل الخاضع للضريبة على أشخاص وهميين، أو إخفائهم أموالهم بأشكال غير شرعية فالشخص المكلف بدفع الضريبة لا يعد متهرباً إلا إذا توفرت فيه الشروط الآتية:

1- إن يتخلص المكلف كلياً أو جزئياً من العبء الضريبي. (2).

2- إن يخالف الشخص (المكلف) القواعد والإحكام والتشريعات القانونية للضريبة.

3- أن يستخدم الطرق الغير شرعية والاحتياالية والتي تنص عليها القوانين.

ثانياً - صور التهرب الضريبي:

1- **التهرب المشروع:** ويقصد به هو قيام المكلف باستغلال بعض ثغرات القانون بقصد عدم دفع الضريبة المترتبة عليه ، والمهرب هنا قد يلجأ للاستعانة بأهل الخبرة والاختصاص لمعرفة طرق التحايل وهم بدورهم يستندون إلى إي خلل أو إي ثغرة في النصوص القانونية (3).

2- **التهرب غير المشروع:** ويقصد به هو قيام المكلف بمخالفة الأحكام القانونية من خلال استخدام أساليب الاحتيال والخداع ، بقصد تخفيض مبلغ الضريبة واجب الدفع أو المغالاة في إظهار الأعباء التي ينبغي خصمها من هذه الأوعية ، وقد يتحقق التهرب غير المشروع بالمخالفة الصريحة للقوانين الضريبية ويطلق عليه أحيانا الغش الضريبي، وتختلف إشكاله باختلاف الضريبة التي يراد التهرب منها سواء كانت ضريبة مباشرة أو غير مباشرة والتهرب غير المشروع قد يكون بأحد الصور التالية: (4).

أ - الإخفاء المادي. ب - الإخفاء المحاسبي. ت - التكييف الخاطئ. ث - قرينة الغش.

3- **التهرب الكلي:** ويقصد به تخلص المكلف من الضريبة المستحقة عليه كلياً، وذلك من خلال استخدام وسائل الغش والاحتيال، وهناك وسائل وطرق متعددة يمكن للمكلف من خلالها التخلص من دفع الضريبة منها ما يتمثل بإخفاء الدخل كلياً أو إخفاء الفوائد المتحققة له من جراء تأخير بعض الأطراف المدينة من السداد في الوقت المحدد، ولابد من الإشارة إن هذا النوع من التهرب يسبب نقص في كبير في الإيرادات العامة مما يدفع الدولة للجوء إلى وسائل تمويلية تضر باقتصادها الوطني كالإصدار النقدي والقروض والتي لها تأثير سلبي على كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية للدولة (5).

4- **التهرب الجزئي:** وهو إن يقوم المكلف بالتهرب من دفع الضريبة بصورة جزئية من خلال إخفاء جزءاً من النشاط الذي يمارسه أو إن يخفي نشاط خاضع للضريبة في حين يتحاسب عن نشاط آخر إذا كان يزاول أكثر من نشاط، أو يقدم إقرار ضريبي كاذب للسلطة المالية عن إرباحه المتحققة في الخارج ، وهنا تصبح الإدارة الضريبية إما مشكلة متمثلة بصعوبة فرض الضريبة على الجزء المخفي (6).



## المطلب الثاني: البطالة

### أولاً - مفهوم البطالة:

تعاني معظم الدول ومن ضمنها الدول العربية من ظاهرة البطالة على الرغم من سعي هذه الدول لمواجهةتها إلا إن ضعف المستوى الاقتصادي والإنتاجي، أدى ارتفاع معدلات البطالة، وعلى الرغم من أن هناك نسبة معينة من البطالة الاختيارية إلا أن عدم التكافؤ في الفرص التشغيلية ورداءة التسيير وعراقيل البيروقراطية في وجه الشباب، كل هذا أدى إلى تفاقم أزمة البطالة. فضلاً عن ذلك إن عدم تحسن الإنتاجية للفرد وعدم زيادة الدخل أثر سلباً على دخل العاملين وعلى حالتهم الاجتماعية، فالمشكلة تزداد خطورتها كلما أخذت المجتمعات بالتقدم فالأسواق لا تستطيع إن تستوعب هذه الأعداد المتزايدة من عرض العمل إذا ما بقي الحال كما هو عليه، فالبطالة قد تصيب شريحة من الشباب طالبي العمل لأول مرة وقد تصيب شريحة من العاملين الذين سبقوا وإن كانوا عاملين لكن ظروف معينة جعلتهم عاطلين عن العمل فمثلاً توقف المشروع عن العمل ، ولابد من الإشارة

إن ضعف التنمية الاقتصادية وقلة الاستثمارات كلها عوامل تدفع بالمجتمع نحو البطالة فالإمكانية الاقتصادية لهذه المجتمعات تصبح بحالة صعبة ويتعذر عليها تهيئة فرص العمل الكافية للداخلين الجدد، وقد حظيت هذه الدراسة باهتمام الباحثين والسياسيين في المجتمع، فهذه الظاهرة تكتسب خصائص متعددة سواء من حيث حجمها وتطورها وأسبابها والعوامل المؤدية إليها<sup>(7)</sup>. وقد وردت تعريفات متعددة للبطالة ، فهناك من عرف البطالة على أنها هي التعطيل اللا اختياري الذي يعود إلى نقص العمل، حيث يعرف العاطل بأنه الفرد الذي يمتلك القدرة والاستعداد والرغبة في العمل ولكنه لا يجد عملاً<sup>(8)</sup>. والبعض الآخر عرف البطالة بأنها هي تعطيل قوة العمل تعطلاً اضطرارياً، على الرغم من الرغبة والقدرة لدى الأفراد في العمل<sup>(9)</sup> وقد عرفت بأنها الفرق بين الكمية المعروضة من العمل والكمية المأجورة في العمل<sup>(10)</sup>. ومن خلال التعاريف السابقة نرى بان الفرد يعد عاطلاً عن العمل إذا توافرت فيه الشروط الآتية:

- 1- إن يكون الفرد بدون عمل إي بمعنى انه لم يمارس أي عمل في السابق بصورة مؤقتة أو دائمية .
- 2- أن يكون الفرد في وضع يسمح له باستلام العمل وان تكون لديه الرغبة التامة في العمل.
- 3- إن يكون الفرد باحثاً عن العمل بشكل جدي فالشخص الذي لا يبحث عن عمل لا يعتبر عاطلاً عن العمل.

### ثانياً - أسباب البطالة:

توجد أسباب وعوامل متعددة تدفع بالمجتمع نحو البطالة فبعضها متعلق بطبيعة النظام الاقتصادي ودرجة تطوره وكفاءة أدائه وبعضها الآخر متعلق بالعاملين من حيث مؤهلاتهم وقدراتهم في العمل إضافة إلى أسباب أخرى ، ويمكن بيان أسباب البطالة لا على سبيل الحصر بما يأتي:

- 1 - الإخفاق في وضع خطط التنمية الاقتصادية فتراجع دور الاستثمارات في معظم الأنشطة الاقتصادية بسبب زيادة النفقات العسكرية مما أدى إلى حرمان القطاعات الاقتصادية من التغطيات المالية اللازمة لتطورها.



- 2- توقف معظم المشاريع والوحدات والمصانع الإنتاجية بسبب الأزمات الاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد الوطني مما أدى إلى تسريح أعداد كبيرة من العاملين.
  - 3 - التقلبات الموسمية تخضع بعض الأعمال لتقلبات موسمية فتترك أثرها باتجاه الركود في فصول معينة من السنة والرواج في فصول أخرى مما يؤدي إلى وجود البطالة الموسمية.
  - 4- تراجع قدرة كل من القطاع العام والقطاع الخاص على توظيف العاملين في النشاط الاقتصادي.
  - 5 - عدم وجود برامج تسمح بتأهيل وتدريب العاملين وفق احتياجات قطاعات العمل.
  - 6 - تخلف النظام التعليمي وعدم مواكبته لاحتياجات الاقتصاد الوطني.
  - 7 - الزيادة في أعداد السكان أدت إلى دخول أعداد جديدة إلى سوق العمل<sup>(11)</sup>.
  - 8- الحروب والصراعات السياسية والنزاعات الدولية والتي عرقلت عمليات النمو والبناء الاقتصادي
  - 9- اعتماد بعض الدول على مورد واحد، فمثلاً نجد الدول العربية تعتمد على مورد المحروقات (النفط) بالدرجة الأساس وإهمال الموارد الأخرى وبالتالي اثر ذلك على درجة نمو الاقتصاد في تلك الدول.
  - 10- الفساد الإداري والمالي الذي انتشر في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.
  - 11- قلة الاستثمار الداخلي والخارجي أدى إلى توجه معظم القوى العاملة إلى القطاع العام، وبالتالي لم يتمكن هذا القطاع من استيعاب الإعداد الجديدة من العاملين وبالتالي أدى ظهور حالات البطالة بين الأيدي العاملة.
  - 12- أن سياسة الدولة المالية والنقدية التي تحفز الإنتاج والإنتاجية تلعب دوراً مهماً في محاربة البطالة.
- ثالثاً - أصناف البطالة:**

هناك مجموعة من البطالة نذكر أهم أنواعها وهي كالآتي:

- 1- **البطالة المقنعة:** وتتمثل بكثرة إعداد الموظفين العاملين في مكان معين دون الحاجة إليهم.
- 2- **البطالة الفنية:** وتتمثل بترك الأفراد العاملين إعمالهم وينقلون إلى إعمال في مؤسسات أخرى رغبة في الحصول عن أجر أعلى من السابق أو يكون السبب هو نتيجة تغير أماكن إقامتهم.
- 3- **البطالة الدورية:** وتتمثل بتقليص فرص العمل المتوفرة في الاقتصاد الوطني ويحدث هذا النوع عندما يدخل هذا الاقتصاد في دائرة الانكماش، فهذا النوع من البطالة يتعرض له الاقتصاد الرأسمالي حيث تعجز الدوائر والمؤسسات عن تصريف كامل بضائعها، مما تضطر هذه المؤسسات إلى تسريح جزءاً كبيراً من العاملين.
- 4- **البطالة الهيكلية:** تظهر بسبب عدم التوافق ما بين الوظائف والإعمال المطلوبة مع الوظائف والإعمال المعروضة.
- 5- **البطالة الاحتكاكية:** وهي ناتجة عن تنقل الأفراد العاملين بين الإعمال والوظائف والمهن المختلفة بسبب النقص الحاصل في المعلومات لدى الباحثين عن الإعمال .
- 6- **البطالة الموسمية:** وتحدث في مواسم معينة فبعض النشاطات الاقتصادية يزداد الطلب على الأيدي العاملة في موسم معين ثم يقل الطلب عليها في خارج مواسمها مما يؤدي إلى حدوث بطالة في فترات زمنية فعلى سبيل المثال هناك مهن تنشط في موسم الشتاء ثم تهد ركوداً في موسم الصيف<sup>(12)</sup>.



7- **البطالة الاختيارية:** وتسمى بالبطالة الجامدة وهي تتمثل في الأشخاص الذين لا يبحثون عن عمل حتى في أوقات الرخاء رغم أنهم قادرين على العمل ومن أمثلة هذا النوع من البطالة هم الأغنياء أو أولئك الذين يعيشون على الميراث كما يمكن أن ندرج في هذا النوع بعض المتعطلين الذين يحصلون على إعانات أو منح بطالة مرتفعة نسبياً مما يجعل هؤلاء العاطلين يختارون البقاء كعاطلين على أن لا يتحملوا عناء البحث عن العمل.

8- **البطالة الإجبارية:** وتحصل عندما يتم إجبار الأفراد العاملين على ترك أعمالهم لأي سبب من الأسباب بالرغم من رغبتهم في الاستمرار في العمل، ويحدث ذلك في حالة فصل العاملين سواء بحكم قضائي أو ما شابه، فضلاً عن حالة العجز أو الإفلاس الذي يصيب المؤسسة وتسرح عمالها (13).  
**رابعاً - آثار البطالة :**

تعتبر ظاهرة البطالة من الظواهر غير المرغوب فيها في معظم المجتمعات، بسبب المخلفات والمخاطر التي تنتجها على الأفراد والمجتمع ويمكن بيان هذه الآثار كالآتي.

#### 1- آثار البطالة على الفرد.

أ- **الآثار الاقتصادية:** إن البطالة لها تأثير مباشر على الحالة الاقتصادية للأفراد العاطلين عن العمل، حيث ينخفض دخلهم وبالتالي يلجئون إلى إنفاق ما سبق وإن ادخروه إما في حالة عدم وجود دخل فهذا يؤدي إلى انخفاض مستوى الإنفاق وبالتالي يؤثر على صحة هؤلاء الأفراد وقد تؤدي هذه الحالة إلى انخفاض مستوى إنتاجيتهم في حالة عودتهم إلى العمل مرة أخرى، ومن ناحية أخرى سينخفض حجم الادخار بفعل انخفاض الدخل، وقد ينتج عن ذلك كساد وفائض في الناتج الكلي .

ب- **الآثار النفسية:** إذا أصبحت يد العاطل عن العمل خالية من المال قد تدفعه إلى التفكير في واقعه المرير، وما هي الأساليب التي تمكنه من التخلص من هذه المحنة، وفي بعض الأحيان قد يحاول الهروب من هذا الواقع بتناول المشروبات والمخدرات فيضطر إلى الاعتداء على ممتلكات الناس وفي النهاية قد يقتاد إلى السجن، وقد يرافق البطالة في بعض الأحيان حالة من الحرمان والمعاناة وبالتالي يصيب الفرد بالاكتئاب وقد تكون سبباً للإصابة بكثير من الأمراض النفسية (14) وقد لاحظ علماء النفس وعلماء الاجتماع إن نسبة الجرائم تكثر في أوساط المتعطلين بصفة عامة، كما كثرت المقالات أيضاً في السنوات الأخيرة عن وجود علاقة بين الحركات السياسية المتطرفة وبين البطالة في البلدان النامية (15).

#### 2- آثار البطالة على المجتمع.

أ- **الآثار الاقتصادية:** إن البطالة تعتبر مورد إنتاجي غير مستغل استغلالاً كاملاً فهذه الحالة متى ما حصلت فقد تؤدي إلى إهدار المورد الاقتصادي النادر وهو العمل، وهذه الحالة تفاقم المشكلة الاقتصادية في المجتمع وهذا يعتبر الأثر المباشر، أما الأثر غير المباشر للبطالة فيتمثل بنقص الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ما كان يمكن إن ينتجه المتعطلون فيما لو اشتغلوا وبالتالي فإن حجم السلع والخدمات المتوفرة في السوق سيكون أقل في حالة وجود البطالة ويزيد هذا النقص مع زيادة حجم البطالة، وارتباطاً بذلك سيخسر المجتمع قيمة هذه السلع والخدمات المفترضة ومن هنا سيكون الإنتاج ادني من حالة التشغيل الكامل، كما يؤدي إلى تعطل جزء من رأس المال المتمثل بالعدد والآلات وخطوط الإنتاج التي



كان يشتغل بها هؤلاء المتعطلون مما يدل على انخفاض مستوى الانتفاع من الموارد المتاحة للمجتمع وبالتالي ترتبط البطالة بالاستخدام غير الكفوء للموارد وهذا يؤدي إلى التأثير على النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية للأفراد.

**ب- الآثار الاجتماعية:** للبطالة آثار اجتماعية لا تقل خطورة عن الآثار الاقتصادية فقد تؤدي البطالة إلى انحلال الروابط الاجتماعية التي تربط الأفراد العاطلين عن العمل عن الأفراد الآخرين الذي يعيشون معهم في المجتمع وقد يدفع في بعض الأحيان إلى انهيار القيم والمعايير الاجتماعية السائدة فتظهر الأمراض العضوية والنفسية وتظهر حالات الجريمة والتي تخلق حالة من عدم الاستقرار للمجتمعات كما إن البطالة تدهور دخل الفرد وتعمق حالة الركود الاقتصادي، مما تدفع الكفاءات بالهجرة إلى خارج البلد وفي بعض الأحيان تظهر أعمال غير مقبولة اجتماعيا وقد تدفع أفراد المجتمع إلى التسرب من الدراسة فتنتشر الأمية والجريمة، ولا يمكن مواجهة حالات الفقر والجريمة إلا من خلال مواجهة البطالة ، ولا يمكن مواجهة البطالة ما لم يتم تحسين الواقع التعليمي والوضع المعاشي للفرد<sup>(16)</sup>.

**ج- الآثار المالية:** إن البطالة لها آثار مالية على المجتمع لأنها تدفع بالدولة إلى زيادة نفقاتها من خلال زيادة حجم التعويضات التي تدفعها للمتعطلين في دول معينة، تلك النفقات كان يمكن توجيهها إلى مجالات أخرى أكثر فائدة للمجتمع فيما لو أحسن استغلال الموارد البشرية المتاحة فيه وكما انه سيدفع الدولة إلى زيادة إيراداتها العامة من خلال زيادة الضرائب كإمداد العناصر المهمة للإيرادات العامة ، أو الاقتراض من الداخل والخارج وما له من آثار سلبية أو الاعتماد على الإصدار النقدي الجديد الذي سيؤدي بالتأكيد إلى رفع المستوى العام للأسعار في الأمد البعيد.

### المبحث الثاني - أسباب التهرب الضريبي وأثاره

تعتبر ظاهرة التهرب ظاهرة عامة وخطيرة فنتاقها يختلف من دولة إلى أخرى بصورة واضحة، فإذا كانت الرغبة من التهرب الضريبي هو الاحتفاظ بالأموال وعدم التنازل عنها للدولة وهو السبب الظاهر، فانه هناك دوافع أخرى وتتمثل بمجموعة من الأسباب منها الأخلاقية ومنها السياسية ومنها التشريعية ومنها الاقتصادية، وبما ان الضريبة تعتبر الممول الرئيسي للخزينة العامة للدولة لذلك تعد ظاهرة التهرب الضريبي العائق الأساسي في عجز الخزينة فهذه الأموال ستذهب في الاتجاه غير المخصص لها وبالتالي ستظهر آثار هذه الظاهرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

#### المطلب الأول: أسباب التهرب الضريبي

##### أولاً- النظام الضريبي وتعقيده:

كلما كان النظام الضريبي معقدة وغير واضح فان حالات التهرب تزداد، حيث كانت فرص التهرب محدودة عندما كان الوعاء يقدر على أساس المظاهر الخارجية فالدوائر الضريبية يمكن أن تراقب هذه الظواهر بسهولة، ولكن حالات التهرب زادت عندما أصبح الإقرار الضريبي هو الطريق الأساسي عند تقدير ، حيث نلاحظ إن اغلب الإقرارات المقدمة من قبل المكلف لا يؤخذ بها من قبل الدوائر الضريبية وتلجا هذه الدوائر إلى بعض الطرق ومنها التقدير الإداري مما يخلق حالة من سلبية لدى المكلف لذلك





يصبح المكلف ليس لديه قناعة بإقراره الذي يقدمه لأنه يتوقع الرفض من قبل الدوائر الضريبية عند التقدير مما يدفعه للتهرب .

#### ثانياً - عدم وجود استقرار في التشريعات الضريبية :

إن مبدأ استقرار وثبات التشريعات من أهم المبادئ الأساسية التي يتعلمها القارئ المبتدئ في دروس القانون كإحدى ركائز العدالة، فالمعاملات الاقتصادية والمالية تحتاج إلى قواعد قانونية معلومة ومتسمة بالاستقرار حيث نلاحظ إن التشريع الضريبي في العراقي يعاني من كثرة التجديد والتعديل في القوانين والأنظمة فضخامة هذه التشريعات تعتبر نقطة ضعف ومن ثم سبباً من أسباب التهرب فكثرة التشريعات تجعل المكلفين على غير دراية من حيث مواكبة التغير في التشريع الضريبي كما إن ضخامة التشريعات تعد سبباً من أسباب التهرب، فعدد القوانين يبدوا ليس كبيراً ولكن التعديلات التي طرأت على هذه القوانين متعددة.

#### ثالثاً - ضعف المستوى الأخلاقي في المجتمع:

يعد المستوى الخلقي في أي مجتمع هو السبب المهم في التهرب الضريبي، فكلما ضعفت الأخلاق في المجتمع قل وعيهم واهتمامهم بمصلحة الدولة وقل اهتمامهم بالمسؤولية تجاه الخزينة العامة للدولة وما تقدمه من خدمات ويمكن الحكم على المستوى الخلقي في أي مجتمع من خلال درجة التسامح مع المكلفين المتهربين من دفع الضريبة ، فكلما شعر المواطن بواجبه الوطني والتضحيات المادية التي تحتاجها الدولة لتتمكن من مواجهة الأعباء الملقاة على عاتقها، لذلك تعد وسائل الإعلام أداة هامة للتأثير في مستوى الوعي الضريبي للمجتمع، حيث يعتبر ضعف مستوى الوعي الضريبي في المجتمع من أبرز الأسباب المؤدية للتهرب الضريبي وذلك للاعتقادات الخاطئة المنتشرة في أوساط المجتمع وهي كالآتي : (17)

1- اعتقاد المجتمع أن الضريبة هي اقتطاع مالي دون مقابل فالمكلف يدفع الضريبة ولا يحصل على مقابل.

2- أن سوء التصرف في النفقات العامة تجعل المكلف معتقداً بان هذه الأموال تتفق في أوجه غير صحيحة.

#### رابعاً - الظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع :

يتأثر التهرب الضريبي بالظروف الاقتصادية التي تسود في البلدان حيث نلاحظ إن نسبة التهرب الضريبي تزداد في أوقات الكساد الاقتصادي إذ إن حالة الكساد تعني انخفاض في متوسط دخل الفرد وهنا تصبح قدرة المكلف على تسديد الضرائب منخفضة لذا يلجا إلى إتباع مسالك للتهرب ، في حين نلاحظ إن نسبة التهرب الضريبي تقل في فترة الازدهار والرخاء وهذا أمر بديهي لأن دخل المكلف يكون مرتفع وهناك وفرة في مدخولاته وبالتالي لا يوجد مانع يدفعه للتهرب من دفع الضريبة.

#### خامساً- دور الإدارة الضريبية:

كلما كانت الإدارة الضريبية ضعيفة وغير كفؤة وغير نزيهة كلما كان التهرب الضريبي سهلاً، فالإدارة تعتبر الوسيط بين المكلف والسلطة التشريعية فهي جهاز منفذ للسياسة الضريبية فانخفاض



الإيرادات قد لا يكون سببها المقدرة التكليفية، وإنما عدم كفاءة الإدارة الضريبية ذاتها وبالتالي تتسع حالات التهرب الضريبي ويمكن بيان الأسباب الإدارية للتهرب الضريبي بما يلي:

**1- تعدد طرق تحصيل الضريبة:** إن عملية التعدد في تحصيل الضريبة تؤدي إلى خلل وأرباك فمثلاً تقدير ضريبة الدخل قد تكون عن طريق الإقرار الذي يقدم من قبل المكلف في بداية السنة بينما نلاحظ أن عملية التقدير عن طريق التقدير أو الإقرار تشكل ثقلاً على المخمن في كيفية صياغة أسلوب لكل طريقة الأمر الذي يسهل على المكلف بالضريبة التهرب من خلال عدم الإقرار بالدخل بشكل صحيح وصریح.

**2- الصرامة في أسلوب الجباية:** إن التوقيع على وثيقة التقدير تعتبر تبليغاً على عملية دفع الضريبة وأن عملية عدم الدفع خلال المدة التي يحددها القانون ستؤدي إلى مضاعفة المبلغ أو إضافة نسبة معينة على أصل المبلغ الأمر الذي يؤثر على المكلف حتى ولو أستحصل الموافقة على التقسيط أو التأجيل مما يخلق وضع نفسي لدى المكلف يدفعه إلى سلوك طرق التهرب باعتبار أن القانون لا يراعي الظروف المالية والاجتماعية والاقتصادية للمكلف في فترة التحاسب الضريبي (18).

**3- عدم الدقة في حصر المكلفين:** إن الدقة في عملية الحصر تعني نجاح الإدارة الضريبية وعدم إتاحة الفرصة للتهرب والعكس صحيح ولهذا لا بد من وجود سجل وكادر دقيق للتسجيل مع استخدام التكنولوجيا.

**4- عدم اعتماد طرق الزبونية في العمل المؤسساتي:** أن الإدارة الضريبية لم تستطع الاعتماد على فكرة العمل المؤسساتي من خلال استخدام الطريقة الزبونية، فالإدارة الضريبية ترى كل مؤسسة خاصة إن لم تكن عمومية فهي محتالة، وهنا أصبحت العلاقة مبنية على الشك.

**سادساً- السياسة المتبعة من قبل الدولة:**

تلعب السياسة المتبعة من قبل الدولة في الإنفاق دوراً محورياً في التهرب الضريبي، فإذا أتقنت الدولة استخدام الأموال العامة ولمس أفرادها الفائدة بأنفسهم من خلال الخدمات المقدمة لهم كلما اقبلوا على دفع الضريبة دون تردد إما إذا استخدمت الدولة الحصيلة الضريبة في نشاطات غير مجدية وفي أوجه لا تعود بالنفع على أفراد المجتمع فهنا يشعر المكلف بالظلم مما قد يدفعه إلى التهرب منها (19).

#### سابعاً - الفساد الإداري والمالي:

تعاني بعض الدول من مشكلة أساسية تتمثل بالفساد الإداري والمالي وهي من المشكلات التي تواجه معظم مؤسسات الدولة فهذه الظاهرة تدفع بالدولة إلى عدم إمكانيتها من السيطرة والضبط على إيراداتها الضريبية، فانتشار هذه الظاهرة يعني أن جزء لا يستهان به من الإيرادات الضريبية سوف لن يدخل إلى الخزينة العامة للدولة.

#### المطلب الثاني: الآثار الناجمة من التهرب الضريبي

##### أولاً- الآثار المالية:

إن الضريبة هي المصدر الأساسي لخزينة الدولة لذلك تعد ظاهرة التهرب من دفعها ظاهرة خطيرة فالمكلفين المتهربين يشكلون خسارة كبيرة على الدولة والمجتمع لأنهم يفوتون جزءاً كبيراً من الأموال عن الخزينة العامة مما يؤدي إلى عجز الدولة جزئياً عن تنفيذ المشاريع النافعة والتي تساهم في عملية التنمية



الاقتصادية بصفة خاصة، فالدولة تحتاج إلى دخول وموارد مالية لتغطية نفقاتها، ومن أبرز الآثار المالية للتهرب الضريبي من خلال الأتي:

1- إن أخطر نتائج التهرب الضريبي هي من خلال الأضرار بالخرينة العامة للدولة وذلك بسبب انخفاض حصيلة الضرائب مما سيؤدي إلى عجز الموارد التي تعتمد عليها الدولة في تغطية نفقاتها العامة، الأمر الذي يدفعها إلى العمل على تدبير موارد جديدة قد تتمثل في فرض ضرائب جديدة أو رفع أسعار الضرائب المالية.

2- قد تلجأ الدولة إلى الاقتراض أو إلى الإصدار النقدي نتيجة النقص الحاصل في الإيرادات الضريبية بسبب التهرب الضريبي، كما إن التهرب قد يهدد الاستقلال السياسي والاقتصادي للدولة<sup>(20)</sup>.

3- قد تلجأ الدولة في بعض الأحيان في سبيل مكافحة التهرب الضريبي إلى الكثير من النفقات العامة بدلاً من توجيهها إلى تحقيق المزيد من الخدمات العامة والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية التي تعود بالنفع على جميع أفراد المجتمع وخاصة الطبقات الفقيرة التي تسعى الدولة لتحقيق الرفاهية الاجتماعية لأفراد المجتمع فالدولة قد تستعين بالأموال المخصصة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية بسد العجز الظاهر في الميزانية بسبب التهرب الضريبي فالاعتماد على هذه المبالغ قد تؤدي إلى ظهور مشاكل كثيرة منها تعميق الضغوط التضخمية، وإيقاف تنفيذ مشاريع الخطة الإنتاجية<sup>(21)</sup>.

#### ثانياً- الآثار الاجتماعية:

تعد الضريبة أحد مظاهر التضامن الاجتماعي في المجتمع الواحد فالدولة تفرضها على أصحاب الدخل العالية ويعاد صرفها إلى أصحاب الدخل المنخفضة على شكل خدمات عامة كالتعليم والصحة والخدمات الأخرى، لذا فالتهرب من دفع الضريبة يمثل خطيراً في مبدأ التضامن الاجتماعي ويهدر عدالتها الاجتماعية، ويضعف رابطة التضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد، فكلما تقامت هذه الظاهرة كلما أخذت الإيرادات الضريبية بالانخفاض وهذا ينعكس على الخزينة العامة للدولة فهذه الإيرادات تعتبر المصدر الأساسي لعملية التمويل لذا فالتهرب من دفع الضريبة قد يدفع الدولة إلى فرض ضرائب جديدة أو رفع نسبة الاستقطاعات من أجل تعويض النقص الحاصل بالخرينة وبالتالي فإن زيادة الأعباء الملقاة على المكلفين غير المتهربين أو الذين لا يستطيعون التهرب منها قد تدفعهم هذه الحالة إلى التهرب من دفع الضريبة، ولا جدل في أن التهرب الضريبي يشكل احد المعوقات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالتمية الاقتصادية بالمفهوم الحديث مرتبطة بالعدالة الاجتماعية والسياسية والمالية، فالسياسة الضريبية لا بد وان تهدف في نفس الوقت إلى مزيد من التنمية في إطار من العدالة الاجتماعية وعليه فان عدم نجاح السلطة المالية في الحد منه أو منعه سيساهم في أضعاف الدولة وهيبتها أمام مواطنيها وبالتالي تزداد حالات التهرب الضريبي، فالبطالة في المجتمع مرتبطة بالتهرب لأن الدولة لا تستفيد من الأموال المهربة والتي يمكن إن تستخدمها في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهناك الكثير من المشروعات والمصانع الكبيرة التي تتوقف بسبب التكاليف الضريبية المرتفعة وبالتالي لا تستطيع الصمود أمام المنتجات الأجنبية وهنا تظهر حالة البطالة في المجتمع، وعليه نرى أن التهرب الضريبي يحتاج إلى إرادة



قوية من قبل الدولة لمجابهته والوقوف بوجهه بقصد التخفيف من وطئته على المجتمع وهذا لا يأتي إلا بنشر ثقافة التوعية بين أفراد المجتمع وتقوية الجهاز الضريبي (22).

### ثالثاً- الآثار الاقتصادية :

يؤدي التهرب الضريبي إلى أثار خطيرة على الاقتصاد الوطني ، إذ انه يقلل من الإيرادات وبالتالي من الإنفاق العام وهذا بدوره يؤدي إلى الإقلال من الاستثمار وزيادة الإنتاج ثم إلى كساد اقتصادي، ويمكن بيان الآثار الاقتصادية للتهرب الضريبي من خلال الأتي:

1- **أثره في الحافز على الإنتاج :** إن التهرب الضريبي قد يدفع الدولة إلى زيادة المعدلات الضريبية، أو فرض ضرائب جديدة مما يؤدي إلى ضعف الحافز نحو الاستثمار في مجال الإنتاج، فقد يسمح للتهرب لمؤسسات ومشروعات ذات إنتاجية منخفضة للحفاظ على وجودها في حين إن هناك مؤسسات ومشاريع ذات إنتاجية عالية وداعمة للاقتصاد الوطني لكنها تخسر نصيبها في السوق إمام هذه المؤسسات والمشاريع الضعيفة بسبب التهرب.

2- **أثره على إدارة المشروعات:** أن شيوع هذه الظاهرة في بعض أنواع الأنشطة الاقتصادية يؤدي إلى توجه الأفراد والأموال إلى الأنشطة التي تتوفر فيها فرص التخلص من دفع الضريبة، وقد تكون تلك الأنشطة في بعض الأحيان غير مفيدة للمجتمع وقد لا تشجع الدولة عليها، مما يصعب إعطاء البيانات السليمة والدقيقة عن التكلفة الفعلية للأنشطة مما يؤثر على اتخاذ القرارات الاقتصادية (23).

3- **أثره على الصناعة الوطنية :** أن انتشار هذه الظاهرة قد تؤدي إلى زيادة حجم النقد المتاح للمكلفين المتهربين، وبالتالي زيادة إنفاقهم الاستهلاكي وإقبالهم على السلع الأجنبية، دون السلع المحلية وبالتالي تصبح هذه السلع غير قادرة على المنافسة للسلع الأجنبية.

4- **أثره على المستوى العام للأسعار:** إن انتشار ظاهرة التهرب الضريبي وعدم مكافحته تؤدي إلى عدم إمكانية تحقيق أهداف السياسة المالية المرسومة والمتمثلة بامتصاص النقد الزائد في فترة التضخم من خلال قيامها بسحب القوة الشرائية الزائدة والتي تكون سبباً في ارتفاع الأسعار، ولغرض تحقيق هذا الهدف من خلال تخفيض الدخل عن طريق الاقتطاع الضريبي، حيث إن زيادة النقد وزيادة الإنفاق الاستهلاكي يؤديان إلى تدهور قيمة النقود وزيادة التضخم، وبالتالي ارتفاع الأسعار وهنا تحدث اختلالات بين فئات المجتمع.

### المبحث الثالث - الطرق والوسائل اللازمة لمكافحة التهرب الضريبي

تعد السياسة الضريبية أحد الأركان الأساسية للسياسة المالية والاقتصادية للدولة ويمكن أن تستخدم هذه السياسة في تحقيق مختلف الأهداف سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية، فالأهداف الاجتماعية تتمثل في الحد من التفاوت في توزيع الدخل، والأهداف الاقتصادية تتمثل في تحقيق معدل تنمية مرتفع ومستمر وصولاً بمتوسط نصيب الفرد الحقيقي في الدخل القومي إلى أقصى ما يمكن ولكي لا تجد الدولة نفسها عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها، أو اللجوء إلى أساليب تمويلية قد تكون لها آثار جانبية ضارة فضلاً عن تعذر اللجوء إلى هذه الأساليب ومن المعروف أن للتهرب آثار تتعكس على كل من الدولة والمكلف والمجتمع وعليه فإن التهرب الضريبي يحتاج إلى أكثر من جهة لكي تتم محاربته والحد منه



قدر المستطاع فبالإضافة إلى التشريعات الضريبية وما تتضمنه من عقوبات على مرتكبي جرائم التهرب الضريبي، هناك دورا يقع على عاتق الدوائر، فإذا كان التهرب الضريبي يعود لأسباب سياسية واقتصادية وأخلاقية وإدارية فينبغي مكافحة ومواجهة هذه الأسباب علماً إن طرق مكافحة تختلف من دولة لأخرى تبعاً للنظام الضريبي المتبع، فمعظم الدول تسعى لمكافحة التهرب بالوسائل والطرق الممكنة من خلال منع وقوعه ومعاقبة مرتكبيه.

### المطلب الأول: الدور التمويلي للضريبة في مواجهة البطالة أولاً - الدور التمويلي للضريبة:

تلعب السياسة المالية دورا إيجابيا في عملية التنمية الاقتصادية والارتقاء بالمستوى المطلوب للنشاط الاقتصادي فالدولة مسؤولة عن كيفية تحديد الموارد المالية، لأنها تبحث عن أفضل المصادر التمويلية، وأن من أهم الطرق التي يجب على الدولة ان تتبناها في سياساتها المالية هو تجنب الوسائل التمويلية التضخيمية، وعليها أن تختار السياسة الضريبية الناجعة، فالسياسة الضريبية تعتبر الأداة المالية الفعالة التي بإمكانها أن تتحكم في طاقات المجتمع لذا نلاحظ إن معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية مازالت تسعى من اجل تفعيل الدور التمويلي للضريبة كونها أداة مهمة في السياسة المالية إذ يمكن استخدامها في مواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية فالضريبة تعد ركيزة أساسية للموارد المالية، فمعظم الدول النامية لم تحقق المستوى المطلوب للموارد المالية فمازالت هناك الكثير من الموارد الاقتصادية التي يمكن اقتطاعها بشكل ضرائب وتوجيهها نحو خدمة العملية التنموية للدولة، فغالبا ما تقاس الضريبة بمعدلها الضريبي، فهي تمثل نسبة الاقتطاع من الدخل، علماً إن الحصيلة الضريبية لهذه الدول مازالت ضعيفة جداً قاساً بالحصيلة الضريبية في الدول المتقدمة وان سبب هذا الضعف يعود إلى إن المصادر الأساسية لفرض الضريبة ضعيفة، كما وتعتبر السياسة المالية هي مقدمة السياسة الاقتصادية لأنها هي المسؤولة عن قنوات الإنفاق والتحصيل من جهة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى كما إن هذه البلدان تتسم بندرة رأس المال والذي يعتبر قوام التنمية، فالنقص الحاصل في رأس المال ينتج عنه ضعف الاستثمارات وهنا يصبح التطور الاقتصادي لتلك البلدان ضعيف، إما بالنسبة للواقع العراقي فنلاحظ إن نسبة الضريبة مازالت منخفضة جداً فلم تجد بديل لهذه الوضعية سوى الاقتراض الأجنبي المتزايد لتمويل مشاريعها الاقتصادية والاجتماعية، وان هذه الإجراءات لها عواقب وخيمة على شتى الميادين فسياسة الدولة المالية مازالت ضعيفة ولم تشهد أي تطور على الرغم من إن السياسات المالية للدول الأخرى تغيرت ونمت هي الأخرى حيث تطورت الأساليب الجبائية ، فصفة الجبر التي تمتعت بها الضريبة جعلتها الوسيلة المفضلة للموارد المالية اللازمة لتغطية الأعباء العامة وتمويل مشاريع الاستثمارات وعليه برز الدور الضريبي كوسيلة مالية حيث نلاحظ أن نسبة الضرائب العادية في بنية الميزانية للدولة العراقية لا تشكل نسبة كبيرة وهذا مبين في الجدول رقم (1) والشكل رقم (1) المرفق في الملحق رقم (1). حيث نلاحظ إن نسب إسهام الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة للدولة ظلت متدنية خلال مدة الدراسة وهذا لا يتلائم مع نمو إجمالي الإيرادات ، حيث كانت ادني نسبة للمساهمة الضريبية في الموازنة العامة في سنة ( 2006 ) إذ بلغت النسبة (1.5%) في حين كانت أعلى نسبة مساهمة لها في الموازنة هي سنة



(2009) إذ بلغت النسبة (5.6%) وعليه فإن السياسة المالية في العراق خلال السنوات السبع موضع الدراسة كان لها موقعا اجتماعيا لا يمكن إخفاؤه تمثل في حجم الإنفاق العام الذي توجه لتحقيق أهداف اجتماعية غير إن حجم الإشكالات التي يعاني منها المجتمع العراقي بحاجة إلى المزيد من الإنفاق سواء في معالجة البطالة أو تخفيف معدلات الفقر، ناهيك عن النهوض بواقع الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية، وإن ما يمكن إن يؤخذ للوهلة الأولى على السياسة المالية في مدة الدراسة إن جانب السياسة الضريبية لا يمكن إن يعول عليه في تحقيق إبعاد اجتماعية وأهمها دورها في إعادة توزيع الدخل، إذ لم تكن الحصيلة الضريبية وخاصة المباشرة منها ذو إسهام فعال في تمويل الموازنة العامة وهو ما يعني أنها لم تحقق الأهداف المرجوة منها ولكن إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار طبيعة المرحلة التي شهدتها مدة الدراسة لتشخيص الأسباب التي أدت إلى تضائل نسبة إسهام الإيرادات الضريبية في الميزانية العامة للدولة، سنجد الأسباب الأساسية كالآتي:

1- استئناف تصدير النفط الخام في منتصف عام ٢٠٠٣ وبشكل طبيعي بعد إن كانت عملية تصدير النفط تقتصر على تغطية الاحتياجات الإنسانية وفق مذكرة التفاهم ، حيث أصبحت الصادرات النفطية في الموازنة العامة تشكل النسبة الكبيرة مما دفع الدولة إلى الاتجاه نحو تقليل الاعتماد على الإيرادات الضريبية.

٢ - إن سنوات الدراسة امتازت بعدم وجود استقرار سياسي وأمني، وهذا ما انعكس بالتالي على ضعف القدرة والتكؤ في التحصيل الضريبي ، كما إن الكساد الاقتصادي السائد لا يسمح بفرض المزيد من الضرائب.

٣ - التعديلات التشريعية التي ظهرت خلال مدة الدراسة والتي منحت المكلف المزيد من الإعفاءات الضريبية من جهة، وخضوع التشريع الضريبي المشار إليه سابقاً للمنتهزين سياسياً داخل وخارج السلطة بعدم جعل النظام الضريبي نظاما فعالا من الناحية الاقتصادية عامة والاجتماعية خاصة من جهة أخرى، وخير مثال على ذلك الإعفاءات الضريبية الهائلة في قانون ضريبة الدخل، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر فيها وتقليصها خصوصاً فيما يتعلق منها بالإعفاءات ، حيث تعددت الإعفاءات الضريبية في مختلف الضرائب.

4- شيوع عدد من الأنشطة بعد عام 2003 والتي لم تحصل على تراخيص بل نشأت بشكل عشوائي وبالتالي أصبحت خارج نطاق الحصر الضريبي كما أن عدم الدقة في حصر المكلفين جعل العديد من الأوعية الضريبية خارج نطاق الفرض والتحاسب الضريبي، ومنها على سبيل المثال لا سبيل الحصر (مكاتب الصيرفة ، محلات الموبايل، مقاهي الانترنت ، بدلات إيجار العقارات) وهذا يؤدي إلى انخفاض كبير في واردات الضريبة .

5 - ضعف الجهات الرقابية وانتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي والتهرب الضريبي من البديهي أن ينعكس على إسهام الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة، حيث إن هذه الظواهر لها تأثيرات مالية واقتصادية واجتماعية لأنها تؤدي إلى حرمان الدولة من أموال يمكن استثمارها بشكل يخدم الأهداف المرسومة لها، ويمكن أن نقيس مستوى التطور الحاصل في عمل الهيئة العامة للضرائب في العراق من



حيث تحصيل الضريبة ، من خلال الاعتماد على عدد المكلفين المتحاسبين وغير المتحاسبين ونسبتهم إلى عدد إجمالي المكلفين ولعل الجدول رقم (2) والشكلين رقم (2) و(3) المرفق في الملحق رقم (2) نلاحظ أن معدل المكلفين غير المتحاسبين مرتفع لجميع سنوات الدراسة حيث نلاحظ إن أعلى نسبة هي في سنة (2005) حيث بلغت النسبة ( 90% )، أما ادني نسبة فإنها تحققت في سنة (2009) حيث كانت النسبة (72%) مما يدل على إن النسب كانت متفاوتة إلا أنها بقيت مرتفعة ولم تشهد إي انخفاض ملحوظ وهذا مؤشر غير جيد في عمل الهيئة العامة ، حيث نلاحظ إن عدد الموقوفات للسنوات الأربع الأولى كانت مرتفعة جداً بسبب الأوضاع الأمنية السيئة في تلك الفترة، مما انعكس على عدم اهتمام المكلفين في عملية التسديد والتحاسب بما عليهم من ضريبة، إما بخصوص السنوات الثلاث الأخيرة فمازلت النسبة مرتفعة على الرغم من إن تلك الفترة أكثر استقراراً من الناحية الأمنية والاقتصادية في البلاد، والجدير بالذكر إن الإدارة الضريبية سواء أكانت الهيئة العامة للضرائب أو الهيئة العامة للكمارك ماضية في اتجاه الإصلاحات الهيكلية والمتمثلة في توسيع نطاق التحصيل الضريبي وشمول جميع الأنشطة أو إدخال أنماط جديدة للوعاء الضريبي ولعل في مقدمتها التعريفية الكمركية ، ناهيك عن تفعيل دور الرقابة والحد من عمليات التهرب الضريبي، كل هذه الإجراءات لا بد أن تسهم في تفعيل دور الضرائب وفي تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية وهذا ما يمكن إن نشهده في الأعوام القادمة.

#### ثانياً- الدور الضريبي في مواجهة البطالة:

تعتبر الضريبة الممول الرئيسي للخزينة العامة للدولة، فمحاولة التهرب منها سوف يحرم الدولة من أموال كبيرة، مما ينعكس سلباً على الدور التنموي والاقتصادي للبلد وما يحققه من فرص عمل، فالتهرب يعد تهديداً كبيراً أمام الدول ومؤسساتها، وعليه فإن الدولة مطالبة بتوفير جميع الوسائل والطرق الفعالة لمكافحة التهرب والحد من انتشاره بين أوساط المجتمع، وبالتالي تتمكن من المحافظة على الجزء المتهرب منه وهنا تستطيع تحقيق التوازن والعدالة الضريبية بين أفراد المجتمع، كما أن الضريبة لها الدور الكبير في الحد من ظاهرة البطالة، فمن التدابير المالية التي يمكن أن تحققها الضريبة في مواجهة البطالة هي توفير المزايا والتحفيزات والإعفاءات الضريبية للمكلفين وأصحاب المشاريع، فتخفيض بعض معدلات الضريبة ذات التأثير الكبير على أصحاب الدخول المنخفضة والعمل على استحداث ضرائب جديدة كلها طرق تساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية من جهة وجذب الاستثمار من جهة أخرى، لذلك عمدت بعض الدول إلى إحداث تغييرات في نظامها الضريبي فمرة قامت بتخفيض الضرائب التي تشكل عبء على المكلفين الخاضعين ومرة أخرى عملت على استحداث ضرائب جديدة في مجالها الضريبي بدل أخرى، وكان الهدف الأساسي من هذا التخفيض هو من أجل الحصول على رؤوس أموال أجنبية لازمة لدعم الاستثمار في بلدانها إضافة إلى تشجيع الاستثمار المحلي فالاستثمار بدوره سيساهم في خدمة المجتمع والمواطن من خلال المشاركة الفاعلة في توفير فرص العمل ضمن الظروف المهنية المناسبة والتي تراعي سلامته وأمنه الوظيفي وشروطه الصحية والمهنية وهذا يساعد على الحد من البطالة في المجتمع، ولا بد من الإشارة إن معظم مؤسساتنا العراقية الوطنية منها أو المحلية تتميز بتكاليف مرتفعة وهذا ينعكس على أسعار منتجاتها فتصبح هذه المؤسسات غير قادرة على الصمود أمام المنافسات الأجنبية، وهذا ما يؤدي



حتمًا إلى ظهور أزمات مالية واقتصادية وبالتالي التوقف عن العمل لهذه المؤسسات ، وعليه سيتردد آلاف من العاملين وهنا تظهر أزمة اقتصادية متمثلة بالبطالة لذا ينبغي على الدولة إن تتدخل بموجب سياساتها المالية من أجل حماية اقتصادها الوطني باعتبارها هي راسمة السياسة وصانعة القرار، لذا تعد الضريبة من أهم الوسائل والأساليب التي يمكن للدولة الاعتماد عليها في مواجهة مثل هذه الأزمات من خلال إعطاء بعض الإعفاءات الضريبية المؤقتة لبعض المؤسسات المهمة، أو تقديم إعانات خاصة لها، لكي تتمكن هذه المؤسسات من الصمود ومواجهة الأزمات وبالتالي تمكن العاملين من الاحتفاظ بحقهم في العمل وهنا تحد من ظاهرة البطالة، ولكن تظهر لنا مشكلة متمثلة بكثرة أفراد المجتمع وما يتطلبه من خدمات يفرض على الدولة البحث عن مصادر تمويلية تمكنها من تقديم هذه الخدمات فالضريبة هي من أفضل المصادر التي يمكن الاعتماد عليها في دعم الخزينة العامة للدولة إضافة إلى المصادر التمويلية الأخرى، إلا إن الدولة تواجه معضلة أساسية مستشرية في المجتمع وهي لا تقل خطورة من البطالة وهي ظاهرة التهرب الضريبي فهذه الظاهرة لها انعكاسات خطيرة على المجتمع لأنها ستحرم الدول من مصادر تمويلية يمكن للدولة من استثمارها في محاربة الأمية والسكن غير اللائق وخلق مناصب عمل جديدة لإفراد المجتمع، كما يمكن استخدام هذه الموارد من أجل إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، ولكن نلاحظ إن الدول النامية ومن ضمنها العراق قد اعتمدت على قطاع المحروقات مما أثر على الحالة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد كون هذا القطاع معرض لكثير من الأزمات وهذا ما شهدته العراق خلال العام (2015-2016) حيث نلاحظ إن انخفاض أسعار النفط أدى إلى ظهور كثير من الأزمات الاقتصادية منها البطالة والعجز في الموازنة العامة للدولة إضافة إلى إن الدولة لجأت إلى الاقتراض الداخلي والخارجي من أجل توفير الأموال اللازمة لدعم الموازنة وسد العجز الحاصل فيها، إضافة إلى ظاهرة الفساد الإداري والمالي والذي يعد المغذي الأساسي لانتشار ظاهرة البطالة والتهرب ، فانتشار هذه الظاهرة انعكس على البيئة الاستثمارية، فالاستثمارات المحلية والأجنبية تتجنب البيئة التي يستشري فيها الفساد، وبالتالي ارتفعت نسبة البطالة وزادت حالات الفقر ، كما زادت حالات التهرب الضريبي بسبب إشعار المكلفين بعدم العدالة في توزيع الضرائب ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (3) والشكل رقم (4) والمرفق في الملحق رقم (3) والذي يبين معدلات البطالة في العراق. حيث نلاحظ إن معدلات البطالة للفترة من (2003-2008) حققت أعلى نسبة في العام (2003) حيث بلغت النسبة (28.1%) والسبب في هذا الارتفاع يعود إلى عدم وجود استقرار امني وسياسي في البلد إضافة إلى عمليات السرقة والتخريب للممتلكات العامة كما نلاحظ حالات توقف في العمل غير مسبوق في الشركات العامة الحكومية منها والأهلية والسبب في ذلك هو حل الأجهزة الأمنية والعسكرية، وكذلك بقيت النسبة مرتفعة في العام (2004) حيث بلغت النسبة (26.8%) ، إما بالنسبة للسنوات الأخرى محل الدراسة فما زالت النسب مرتفعة والسبب هو عدم توجيه العملية الاستثمارية بشكل صحيح وما يؤدي ذلك الاستخدام غير الصحيح والملا اقتصادي للتخصيصات والمنح التي تتفق بلا تخطيط وبشكل طائل، فهي لا تسهم بشكل حقيقي في زيادة الطاقة الإنتاجية وبالتالي لا توجد مشاريع كافية لجذب العاطلين عن العمل، ولكن نرى إن أدنى نسبة للبطالة كانت في العام (2007) حيث بلغت النسبة (11.7%) والسبب في هذا الانخفاض يعود إلى





تشغيل إعداد من أفراد المجتمع في الأجهزة الأمنية كالجيش والشرطة إضافة إلى أعمال إعادة الأعمار التي استقبلت إعداد من العاملين في المشاريع الخدمية ثم عادت النسبة بالارتفاع في العام (2008) على الرغم من الأفضلية التي تمتع بها هذا العام من حيث الاستقرار الأمني.

### المطلب الثاني: طرق ووسائل مكافحة التهرب الضريبي

#### أولاً - العمل على منع وقوع حالات التهرب الضريبي:

يمكن للدولة من مواجهة حالات التهرب الضريبي من خلال إزالة أو على الأقل تخفيف الأسباب

الرئيسية التي تؤدي إلى التهرب الضريبي، وقد تستخدم في هذا المجال الوسائل التالية:

١ - تبسيط النظام الضريبي: كلما كان النظام الضريبي مبسطاً وغير معقد وكانت معدلاته وإعفاءاته الضريبية واضحة وسهلة ولا مجال للخلاف عليها، كلما أصبح المكلف على قناعة تامة بالضريبة التي يدفعها وامتنع عن التهرب منها، وهنا ينبغي على الدولة أن تعمل جاهدة من أجل إصلاح كافة تشريعاتها الضريبية بحيث تكون مصاغة صياغة قانونية سليمة وان لا تكون هنالك إي ثغرات أو تعسف فيها، وهذا يتطلب إشراك الفقه القانوني والمحاسبي والمالي في صناعة هذه النصوص التشريعية.

٢ - العمل على رفع كفاءة الإدارة الضريبية : لكي تتمكن السلطة المالية من رفع كفاءتها الإدارية في فرض الرقابة على المكلفين وأوعيتهم الضريبية، عليها إن تبحث عن كيفية استخدام التكنولوجيا الحديثة في العمل الضريبي أي (مكننة الأجهزة الضريبية ) حيث لا يخفى مدى الخدمة الكبيرة التي قدمتها التكنولوجيا للأجهزة الضريبية والتي مكنتها من قيامها بمهامها الكثيرة بسهولة وبدقة وكفاءة عالية، فاستخدام الحواسيب وأجهزة الحفظ المتطورة قد تلافى عيوب الإدارة الفنية السابقة بعجزها عن اللحاق بالتوسع الكبير بأوجه النشاط الاقتصادي وتزايد عدد المكلفين، فاستخدام الحاسوب يتيح للإدارة الضريبية، جمع البيانات المتعلقة بالمكلفين والحصول على المعلومات اللازمة، التي تعين متخذي القرار في بناء قرارهم على أسس سليمة دون إلحاق الجور بالمكلفين أو الإضرار بالخرزانة العامة مما يقلل فرص التهرب على الكثير من المكلفين (24).

٣ - العمل على استخدام الوسائل الرقابية: تعتمد معظم الدول على استخدام الوسائل الرقابية من خلال تفعيل سلطة التحقق والرقابة وهي تعد من أفضل وسائل مكافحة التهرب الضريبي وقد تتحقق هذه الرقابة بأشكال متعددة وكالاتي:

أ - ممارسة حق الاطلاع فالمشرع الضريبي أجاز للموظفين الماليين حق الاطلاع على كافة الأوراق والمستندات والدفاتر الخاصة بالمكلفين وعقود البيع عند تقدير الضريبة التي تكون لدى شخص، فالاطلاع على الدفاتر والمستندات يحقق دوراً هاماً في مكافحة التهرب.

ب- إن تقبل الإدارة الضريبية كافة الإخباريات التي تشي بالمكلف وإن تعمل على تشجيعها من خلال إعطاء مبالغ مالية على شكل مكافأة للمخبرين، فهذه الإخباريات لها الدور المهم في منع التهرب أو مكافحته ، فالقوانين الضريبية ألزمت الأشخاص والهيئات بالإبلاغ عن كافة المعلومات أو التصرفات الخاصة بالمكلفين الذين تتعامل معهم ، وهنا ينبغي على السلطة المالية إن تعطي اهتماماً كبيراً لهذا الموضوع إذ ينبغي عليها إنشاء مراكز لتجميع البيانات والبلاغات التي تتعلق بالمكلفين.



ج - ممارسة الرقابة الذاتية حيث يمكن للإدارة الضريبية إن تطلب من المكلف بأداء اليمين على إن المعلومات والبيانات المقدمة من قبله سليمة وصحيحة، وأنه سيخضع لجزاءات قانونية إذا ثبت عكس ذلك، فبعض التشريعات تتخذ من نشر تصريحات المكلفين وسيلة لاقتضاح أمرهم فلا يحاولون التهرب.

د - إجراء الاختبارات المالية من قبل الإدارة الضريبية كوسيلة أساسية لعملية الرقابة على الدخول المتحققة للمكلفين كأساس للمطالبة بتقديم قائمة خاصة تمثل مركزه المالي لعدة سنوات ثم تقارن مع القوائم الأخرى لكي تتمكن الإدارة من معرفة التغيرات خلال تلك الفترة الزمنية، وهناك عدة طرق يمكن للإدارة الضريبية إتباعها لجمع البيانات المالية عن المكلفين ومنها وسائل حصر الأموال التي تقدم إلى أصحاب العقارات مثلاً عن العقارات المشغولة بواسطة غيرهم، حيث إن القوانين الضريبية ألزمت جميع المؤسسات والدوائر بضرورة بتزويد الإدارة الضريبية بالبيانات المالية المتعلقة بالعملاء الذين تتعامل معهم، وإن إخفاء البيانات والمعلومات قد يكون مصدراً حياً من مصادر التهرب الضريبي، وهنا ينبغي وضع عقوبات صارمة على كل الأشخاص والمؤسسات الحكومية منها أو غير الحكومية في حالة إخفاء أية معلومة عن السلطة المالية (25).

٤ - العمل على حصر المكلفين بكل دقة: ان الغرض الأساسي من عملية الحصر هو تحديد الأشخاص المشمولين بالضريبة وتدوين أسمائهم وتنظيم أضيابير لهم، ومما لا شك فيه أن كفاءة الإدارة الضريبية وفعاليتها تعتمد أساساً على مدى القدرة في حصر وتمييز المجتمع الضريبي المخاطب بأحكام القانون الذي تختص بتنفيذه ، فنجاح الإدارة الضريبية في هذا الخصوص يحد ويضيق من نطاق ظاهرة التهرب الضريبي، إذ تعد عملية الحصر الخطوة الأولى في تحديد المكلفين الخاضعين للضريبة ، فاعلب الدول لا سيما المتقدمة تعطي اهتماماً كبيراً لعملية الحصر المكلفين من خلال استخدام الطرق والأساليب المثلى بغية تحقيق النجاح لأداء هذه المهمة والقضاء على مختلف صور التهرب الضريبي (26).

5- العمل على رفع مستوى الدعم المادي والمعنوي لموظفي الإدارة الضريبية: يعتمد الموظف بالدرجة الأساسية على ما تقدمه له الدولة من رواتب ومخصصات مادية أو معنوية لا سيما إن المردود المادي الملموس من العمل الوظيفي هو الأساس الذي يعتمد عليه الموظف في تسيير أموره (27). ولا بد من الإشارة أن موظفي الإدارة الضريبية كأى أفراد فان حسن أدائهم لعملهم مرتبط بالمقابل المادي والمعنوي الذي يحصلون عليه، فهذا المقابل يترك في نفسهم الشعور بالاحترام والتقدير، لذا ينبغي على الإدارة الضريبية إن تعمل جاهدة من اجل تقديم كافة العوامل التي تدخل في نفس موظفيها الرضا والقبول بالإعمال المكلفين بها "وهذا يتطلب منها إن تقدم المقابل المادي الذي يكفيه لإشباع مختلف مستلزمات الحياة الضرورية وبذلك تجنب وقوعه في المغريات المقدمة له من بعض المكلفين التي تسول لهم أنفسهم إخفاء إرباحهم عن أعين الإدارة الضريبية ومن خلال نواياهم السيئة ، وذلك ما يفقد الخزينة العامة أموالاً كبيرة كان من الممكن الاستفادة منها" ولا يجب أن يتوقف الأمر عند هذا الحد بل ينبغي مراعاة الحالة النفسية للموظف ، إذ إن الأجر لا يمثل العامل الأساس في شعور الموظف بالرضا والاستقرار، وإنما يقتضي الأمر إعداد أماكن العمل المناسبة، حيث المباني والتأثيث الجيدة يمكن إن تحفز الموظف على أداء عمله



بأمانة وبما يحقق هدف الإدارة الضريبية في تطبيق القانون الضريبي بصورة عادلة وتلافي حالات التهرب المختلفة (28).

**6- العمل على إشراك محاسبي وخبراء الضرائب:** ينبغي على الدولة إن تعمل جاهدة من أجل إشراك المحاسبين وخبراء الضرائب عند وضع القوانين الضريبية لكي تكون هذه القوانين واضحة وسهلة وسليمة فهذه المهنة ترعى الصالح العام والصالح الخاص للمكلفين على حد سواء.

**7- العمل على تطبيق مبدأ العدالة الضريبية:** من الأمور المهمة عند فرض الضريبة هو الأخذ بنظر الاعتبار الحد الأدنى المستوى المعيشي للمكلف والحالة الاجتماعية والأعباء الأخرى الملقاة على كاهل المكلف كل هذه الاعتبارات يمكن إن ترسخ مبدأ العدالة الضريبية فالأمر يستند إلى دراسة إحصائية لمعرفة الحد الذي يحدث عنده التوازن بين التمويل والعدالة، بحيث إذا تعدته نسبة الضريبة أدى إلى قلة الحصيلة وإلى الحد من التهرب من جانب بعض المكلفين.

**8 - العمل على نشر الوعي بين أفراد المجتمع وتقوية الثقة المتبادلة بين الفرد والدولة:** إن ضعف المستوى الخلقي تجاه الضريبة في أي مجتمع يعتبر أحد الأسباب المهمة للتهرب الضريبي إذ ينبغي على الدولة إن تعمل جاهدة من أجل تنمية الوعي الضريبي بين أفرادها وإن تشعرهم بأن الضريبة هي التزام وطني وأخلاقي قبل أن تكون التزم قانوني ، فهي أداة للتضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد، كما ينبغي على الدولة ومؤسساتها إن تعمل بشفافية عالية من خلال نشر بياناتها المالية وغير المالية سنوياً وما هي الخدمات التي تقدمها لكي يشعر المواطن بأن هذه الأموال التي دفعت على شكل ضريبة تعود بالنفع عليه وعلى أفراد مجتمعه وإن الإنفاق الحكومي لا يحتوي على إسراف أو تبذير، وهذا يتم إما عن طريق الصحف والمجلات والبرث الفضائي.

**9 - العمل على تعميم الدروس التي تبين مدى أهمية الضريبة في المدارس والمعاهد والكليات:** ينبغي على الدولة ومؤسساتها إن تعمل على طرح بعض معاني الضريبة وأهدافها وأهميتها وبعدها الوطني من خلال وضع مناهج ودروس تربية في المدارس الابتدائية والثانوية والجامعات لغرس قيم المسؤولية العامة في نفوس الطلبة وخصوصاً الأطفال لتكون جزءاً من سلوكهم المستقبلي، ويتم ذلك من خلال إعداد برامج إعلامية تخاطب الجيل الناشئ وتعمق فيهم الإحساس بالمسؤولية العامة أسوة بما تفعله الدول المتقدمة حيث تعتمد إلى طرح ما تريده عبر حكايات قصيرة ، مثل الحكاية القصيرة عن طفل ياباني يعيش في قرية تتوفر فيها كل وسائل الراحة والعيش الرغيد، ولما سافر مع والده إلى قرية أخرى، رأى شوارعها غير معبدة والخراب يعم كل مكان فيها، فسأل والده عن سبب تخلف هذه القرية، فأجابته والده إن أهلها لا يدفعون الضريبة فساء حالهم بهذا الشكل، ومدلول هذه الحكاية ليس بحاجة إلى تعريف أو إضافة (29) .

**10 - العمل على استعمال طريقة الحجز عند المنبع:** يمكن للإدارة الضريبية ان تحد من حالات التهرب الضريبي باستخدام طريقة الحجز عند المنبع، لأن دافع الضريبة والذي هو رب العمل لا مصلحة له في إخفاء مصدر الضريبة فالمشرع الضريبي وضع هذه الطريقة من أجل ضمان تحصيل المبالغ الضريبية، فهذه الطريقة توجب على الأشخاص الذين يدفعون مبالغ لأشخاص آخرين وتكون هذا المبالغ خاضعة



للضريبة بأن يعمل هذا المكلف بحجز مبلغ الضريبة وتوريدها إلى الدوائر الضريبية المعنية بذلك، وهذا النظام متبع في ضريبة الرواتب والأجور .

ثانياً - العمل على فرض عقوبات رادعة للحد من التهرب الضريبي: ينبغي على الدولة ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية إن تضع جزاءات ضريبية مناسبة ورادعة للحد من التهرب الضريبي فمن العوامل التي ساعدت على شيوع التهرب هي عدم وجود عقوبات ضريبية كافية تتناسب مع هذه الجريمة فالعقوبات المفروضة على التهرب ضعيفة وغير رادعة وعلى الرغم من كل الإجراءات المفروضة لمنع التهرب إلا انه لم تتجح أي دولة من الدول في منعه كلياً، لذلك نلاحظ إن بعض الدول عمدت إلى فرض عقوبات رادعة على المتهربين المخالفين للقانون، والواقع أن الغرض من تقرير هذه الجزاءات والعقوبات قد لا يقتصر على الحد من التهرب بل في منعه، فقد تكون العقوبات المفروضة مالية مرة وجزائية مرة أخرى أو الاثنين معاً، حيث نلاحظ إن أكثر العقوبات شيوعاً هي المالية إما العقوبات الجزائية، فتطبق عادةً على التهرب غير المشروع ، فالمكلف الذي يقدم بيانات مالية وحسابية غير دقيقة يجب أن يعاقب بعقوبات مناسبة، إما إذا ثبت عدم وجود النية للتهرب من مطرح الضريبة ولم يكن نقص التكاليف ناشئاً عن اختلاف في التقدير، فمن حق لجان فرض الضريبة (الدوائر الضريبية) عدم تطبيق العقوبة أما إذا استعمل المكلف طرقاً احتيالية بغية التهرب من الضريبة، كأن يستعمل أساليب احتيالية في إخفاء بعض أوجه نشاطه، أو قدم وثائق ومستندات مزورة تأييداً لقيوده أو عمد إلى القيام بمشتريات أو مبيعات بأسماء وهمية، أو مسك نوعين من الدفاتر أحدهما دفاتر صحيحة ، وثانيهما دفاتر مزيفة وعمد إلى إخفاء الدفاتر الأولى عن دوائر الدخل وقدم البيان السنوي من واقع الدفاتر المزيفة، أو قام بتضخيم المشتريات أو المصروفات... الخ، فهذا يجب إن يكلف بغرامة تتناسب مع نوع الجرم المقترف وقد تضيف بعض التشريعات إلى هذه العقوبات المالية حق الدولة في فرض عقوبات أخرى في بعض الحالات كاتخاذ السلطة المسؤولة تصريح المكلف أساساً لتقدير التعويض في حال لاستملاك للصالح العام، أو السماح للدوائر الجمركية أن تشتري لحسابها السلع المستوردة بالقيمة المصرح عنها إذا قدرت أنها أقل من القيمة الفعلية ومصادرة البضاعة المهربة والاستيلاء على البضاعة المستوردة أو المصدرة أو المبيعة بالسعر المعلن وقد يمتد تطبيق هذه العقوبات في حالة الإعانة أو الإشارك أو بمجرد العلم بالتدليس والتقصير والتزوير في البيانات، علماً إن العقوبات الجزائية لا يمكن فرضها إلا بواسطة المحاكم أما العقوبات المالية فيترك فرضها في بعض الأحيان للإدارة الضريبية كما ينبغي وضع رقابة فاعلة على عمل المحاسبين وإخضاعهم لنظام رقابة فعال من قبل الإدارة الضريبية وإخضاع المحاسبين الذين يحاولون التهرب أو التلاعب للعقوبات الضريبية وعدم التهاون معهم بأي شكل كان وكذلك تقيد عمل هؤلاء المحاسبين من خلال إلزامهم بالمواصفات المهنية والأخلاقية التي تفرضها مهنتهم والتشدد مع من يحاول منهم تقديم البيانات الكاذبة مع علمه أنها بيانات لا تعبر عن حقيقة وضع المكلف الذي يتولى عنه مسألة التخليص الضريبي<sup>(30)</sup> .

ثالثاً - الاستعانة بأجهزة الشرطة لمكافحة التهرب الضريبي : نظراً لعدم قدرة موظفي الإدارة الضريبية من السيطرة على بعض الحالات الخاصة والمتعلقة بالتهرب الضريبي، لعدم امتلاكهم الإمكانيات والوسائل



الكفيلة بالكشف، فالظروف الحالية التي يمر بها بلدنا ، والمتمثلة بالانفلات الأمني، فضلاً عن الأجواء الخطرة التي جاء بها المحتل إلى بلدنا بحيث جعل من المتعذر على لجان الكشف أن تصل إلى مواقع كثيرة في كل محافظات العراق وليس العاصمة وحدها، الأمر الذي تطلب وجوب عمل جهاز امني متخصص تكون عاينته إلى وزارة الداخلية، يرتدون الزي العسكري نظراً لما له من رهبة في نفوس المتخلفين والخارجين عن القانون ، وكما هو معمول به في اغلب دول العالم ففي الولايات المتحدة يجري العمل على تخصيص جهة أمنية تتولى مكافحة حالات التهرب الضريبي، ويجري اختيار أفرادها وفق شروط خاصة، ويتم إعدادهم وفق برامج متقدمة تمكنهم من استخدام الأجهزة الحديثة للكشف عن الجريمة وقد منح القانون الأمريكي لوكالة المخابرات الضريبية للصلاحيات كافة التي تهيئ لها مكافحة التهرب الضريبي<sup>(31)</sup>. إما في مصر فقد تم الاستعانة بأجهزة الشرطة وخبراتها إذ شكلت دائرة متخصصة لمكافحة التهرب الضريبي أطلق عليها اسم (( المراقبة العامة لمكافحة التهرب )) وقسمت إلى شعب عدة ، منها شعبة المكافحة ، وشعبة التجميع والإحصاء، وشعبة فحص المضبوطات، وشعبة قضايا التهرب، وشعبة المباحث ، وعمل هذه الدائرة هو الكشف عن حالات التهرب من الضريبة واستلام البلاغات سواء أكانت ضد المتهربين أو ضد الموظفين المسؤولين عن تنفيذ القوانين الضريبية للقضاء على أية حالة من حالات التواطؤ بين الموظفين والمكلف الضريبي<sup>(32)</sup> . أما في العراق فان المشرع الضريبي لم يقضي بتشكيل جهة متخصصة تتولى عملية مكافحة التهرب الضريبي كما انه لم يستعن بأجهزة الشرطة لغرض مكافحة التهرب الضريبي مما نجم عنه قصور في الكشف عن حالات التهرب وخاصة أن القضايا الضريبية المعروضة على السلطة المالية كثيرة جداً بحيث عجز موظفو الدوائر الضريبية عن الإحاطة بها بصورة كاملة أو الكشف عن وسائل التهرب المختلفة التي يلجأ إليها المكلف للتخلص من الضريبة.

#### أولاً : الاستنتاجات.

- 1- تعتبر مشكلة التهرب الضريبي من المشاكل الأساسية التي يعاني منها المجتمع حيث توجد عدة عقبات تحول دون إذعان المكلف بدفع الضريبة المترتبة عليه، وعدم التزامه طوعاً في تقديم الإقرار الضريبي في موعده المحدد وكذلك عدم الإفصاح عن الدخل المتحقق له، ومن هذه العقبات هي التعقيدات التي تتطوي عليها القوانين الضريبية بالإضافة إلى وجود حالات من التعسف وعدم العدالة في تطبيق القوانين ، وكذلك ضعف برنامج الوعي الضريبي.
- 2- إن قلة وضعف مستوى الوعي الاجتماعي المتعلق بأهمية العمل الضريبي وضعف دور الرأي العام وقلة تعاون واستجابة الرقابة الاجتماعية والشعبية، ومحدودية الدور الذي تؤديه المؤسسات العامة الأخرى لمساعدة الدوائر الضريبية بما فيها المناهج التدريسية في المدارس والمعاهد والكليات ووسائل الإعلام كلها عوامل تساعد على تغشي ظاهرة التهرب الضريبي.
- 3- إن ارتفاع معدلات الموقوفات الضريبي بين المكلفين، يؤدي إلى عرقلة مشاريع التنمية الاقتصادية في العراق ويزيد من حالات البطالة لان هذه الأموال تذهب خارج خزينة الدولة.
- 4- من بين الأسباب التي أدت إلى انتشار ظاهرة التهرب الضريبي والبطالة هو الفساد الإداري والمالي المستشري في معظم المؤسسات الحكومية وغي الحكومية.



- 5- إن عدم وجود عقوبات كافية ورادعة أو توجد عقوبات ولكنها غير رادعة جعلت من عملية التهرب الضريبي ظاهرة شائعة في معظم البلدان النامية.
- 6- نظراً لعدم قدرة موظفي الإدارة الضريبية من السيطرة على بعض حالات التهرب الضريبي، لعدم امتلاكهم الإمكانيات والوسائل الكفيلة بالكشف، فالظروف الحالية التي يمر بها بلدنا، والمتمثلة بالانفلات الأمني، مما جعل من المتعذر على لجان الكشف أن تصل إلى مواقع كثيرة في كل محافظات العراق وليس العاصمة وحدها، الأمر الذي تطلب وجوب عمل جهاز امني متخصص.
- ثانياً: التوصيات.**
- 1- العمل على إيجاد حلول للعقوبات ويجب أن تتم ضمن إطار إجراءات تنفيذ رصينة يستطيع الجهاز الضريبي من خلالها زيادة فاعلية وكفاءة نظام التحاسب الضريبي، ومن بين أهم عناصر النجاح التي يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار هي برامج الخدمة الضريبية الجيدة والتي تسهيل عملية استيعاب المكلفين وفهمهم للالتزامات المترتبة عليهم وتوفير حالات القناعة لديهم، كما ينبغي إن تبسط إجراءات التحاسب الضريبي وان تعتمد برامج فعالة تمكن من عملية التحقق والتنفيذ بكفاءة عالية ، وان يفرض نظام عقوبات محكم ومتناسق ليحقق العدالة الضريبية بين أفراد المجتمع.
  - 2- يجب أن تعمل كافة وسائل الإعلام والمؤسسات التربوية والمنظمات المعنية على التبصير بأهمية التعاون مع السلطات الضريبية، كما ينبغي على المؤسسات التربوية والجهات الإعلامية، إن تعمل على نشر الوعي بين أفراد المجتمع محاولة لزيادة الوعي بمشروعية وأهمية العمل الضريبي.
  - 3- يجب على الإدارة الضريبية أن تعمل على متابعة الموقوفات وحسمها، كما ينبغي أن تعمل على حث جميع مخمניה على تصفية أضاير المكلفين ومتابعة التحصيلات الضريبية المتأخرة قبل إجراء عملية الجرد ولتتم إدخال بياناتها في الحاسبة ودون الاكتفاء بالتقديرات الإدارية، والعمل على زيادة عمليات التفتيش الميداني من قبل الدوائر الضريبية في كافة المحافظات ليكون هناك تواصل بين الدوائر الضريبية وإجبار كل من يمارس أي عمل يخضع للضريبة إبلاغ الدائرة الضريبية به قبل أن يتم ضبطه من قبل مفتشي الضرائب.
  - 4- ينبغي إن تتضافر جميع الجهود لمحاربة ومنع الفساد المالي والإداري في إدارات ودوائر الدولة وان تتعاون الإدارات العليا والكادر الوظيفي بالتنسيق مع كافة الجهات الحكومية بجمع المعلومات حول هذه الظاهرة المعضلة وبالتعاون مع هيئة النزاهة ومكاتب المفتشين العامين لمواجهة القضاء عليه.
  - 5- العمل على فرض عقوبات ضريبية صارمة على المكلفين المتهربين من دفع الضريبة دون الاقتصار على التهديد بالعقاب دون المعاقبة فعلا مما يؤدي بالمكلفين إلى التماذي في تهربهم من دفع الضريبة المستحقة عليهم. كما ينبغي أن تعمل الدولة على زيادة مبلغ الغرامة بشكل فعال ومؤثر كعقوبة على جريمة التهرب لأن هذه الغرامة الحالية لا تعتبر عقوبة رادعة خاصة إذا كان المتهرب من المكلفين المقتردين على دفع هذه الغرامة، ذلك أن الغرامات الموجودة في القانون العراقي غرامات هامشية وغير رادعة لمنع التهرب ومكافحته.



6- إن نجاح الدولة في القضاء على التهرب الضريبي يتطلب تعزيز الرقابة، وإنشاء جهاز ضريبي يتولى مهمة مكافحة التهرب الضريبي كما هو معمول به في معظم الدول، وأن يزود هذا الجهاز بكافة الوسائل والإمكانات التي تساعدهم على أداء واجباتهم بصورة أفضل وأن يعطى هذا الجهاز صلاحيات كاملة لغرض متابعة البيانات والمعلومات وأن يشمل ذلك وسائل النقل وأجهزة الاتصال والأسلحة ذات الكفاية العالية .

### الهوامش

- 1- د. عبد الناصر ناصر ، المالية العامة ، مطبعة الداودي، دمشق سوريا، 1998، ص 117.
- 2- د. سوزي ناشد ، المالية العامة ، دار الحلبي، بيروت، لبنان، 2000، ص 217.
- 3- د. عصام البشور، المالية العامة والتشريع الضريبي، دمشق، مطبعة الروضة ، 1993، ص 323.
- 4- غازي عناية ، المالية العامة والتشريع الضريبي، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 1997، ص .
- 5- د. خيري كتانة ، اتجاهات الإيرادات الضريبية في الأردن والعوامل المؤثر فيها ،المكتبة الوطنية، عمان ،الأردن، 1998، ص 85
- 6- محمد أبو نصار ، محاسبة الضرائب بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثالثة ، مركز الكتاب، عمان، الأردن، 2009، ص 27.
- 7- د. بن حمودة محجوب، قراءة في ظاهرة التهرب البطالة في العالم العربي ، ندوة عربية منعقدة خلال الفترة 26-28 ابريل، جامعة سعد حلب البليدة ، 2006، ص 66.
- 8- د. عبد المجيد قدي، السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003 ، ص 37.
- 9- د . خالد توفيق الشمري ، مدخل في علم الاقتصاد، التحليل الجزئي والكلية، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى، 2009، ص 289.
- 10- محمد طاقية وحسين عجلان ، اقتصاديات العمل ، الطبعة الأولى ،إثراء للنشر والتوزيع الأردن، 2008، ص 141 .
- 11- نداء حسين عبد الله ، واقع البطالة في العراق، بحث مقدم إلى المعهد العربي للتدريب والبحوث، 2006 ، ص 9.
- 12- مدحت قريشي، اقتصاديات العمل، الأردن، دار وائل النشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، 2007، ص 196.
- 13- عبد الرحمن إسماعيل، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، عمان، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1999، ص 136 .
- 14- د. عبد الجبار عبود ألعلي ، البطالة في العراق مع إشارة خاصة إلى بطالة الشباب ، مجلة بحوث اقتصادية ،الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة، العدد 44 ، 2008 ، ص 6.
- 15- عبد الرحمان يسري ، النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الإسكندرية، بدون طبعة ، 2009، ص 249.
- 16- حنان عبد الخضر هاشم وآخرون ، البطالة في الاقتصاد العراقي الآثار الفعلية والمعالجات المقترحة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية،المجلد الثالث العدد 16، 2010، ص 87.
- 17- محمد عبد الله محمود جمعة ، التهرب الضريبي لدى أصحاب المهن الحرة ، رسالة ماجستير في المنازعات الضريبية، جامعة النجاح ، فلسطين، 2005 ، ص 95.



- 18- سرمد عباس جواد، أسباب التهرب الضريبي في العراق ، مجلة وزارة المالية ( بحوث مؤتمر الإصلاح الضريبي في العراق ) ، بغداد ، 2006 ، ص 216.
- 19-د. خالد الخطيب، التهرب الضريبي، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 16، العدد الثاني، 2000 ، ص 167.
- 20-محمد حامد عطا، الفحص الضريبي علماً وعملاً ، دار الطباعة الحرة ، الإسكندرية ، 2002 ، ص 473.
- 21-عروبة معين الراوي ، العوامل التي تؤدي إلى تهرب مكلفي الدخل في العراق ( بحث تطبيقي ) دبلوم عالي (ضرائب ) معادل للماجستير مقدم إلى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد، 2008 ، ص 42.
- 22-د. محمد خالد المهاني، تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي وعلاقتها بالتطورات الاقتصادية الدولية ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 16، العدد الأول، 1996 : ص 9.
- 23-محمد حامد عطا ، الفحص الضريبي علماً وعملاً ، مصدر سابق ، ص 473.
- 24-نظام جبار طالب، مكافحة التهرب الضريبي، دراسة قانونية، المؤتمر العلمي الضريبي الأول، 2001، ص 17.
- 25-إيهاب خضر منصور، العقوبات الضريبية ومدى فاعليتها في مكافحة التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين، قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في المنازعات الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2004، ص 89.
- 26-عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية ، دار المعارف ، الإسكندرية، 1965 ، ص 17 .
- 27-رشا عبد المجيد سعيد، ظاهرة التهرب الضريبي في ضريبة الدخل ، رسالة دبلوم عالي ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، 2005.
- 28-نظام جبار طالب، مكافحة التهرب الضريبي، دراسة قانونية، مصدر سابق ، 2001، ص 17.
- 29-د. كريم سالم كماش، مستقبل النظام الضريبي في العراق في ظل التحول إلى اقتصاد السوق ، أطروحة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية كلية الإدارة والاقتصاد، 2010، ص 202.
- 30-إيهاب خضر منصور، العقوبات الضريبية ومدى فاعليتها في مكافحة التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين، قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في المنازعات الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2004، ص 91.
- 31-هناء إسماعيل إبراهيم، دور الدائرة الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي ، بحوث مؤتمر الإصلاح الضريبي ، وزارة المالية ، بغداد، 2006 ، ص 149 .
- 32- عبد الوهاب عبد التحافي، الجرائم الاقتصادية في التشريع العراقي ، مجلة الشرطة ، عدد 28 ، 1994 ، ص 132.





## المصادر

### أولاً - الكتب العربية

- 1- د. خالد توفيق الشمري، مدخل في علم الاقتصاد، التحليل الجزئي والكلي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2009.
- 2- د. خالد الزواوي، البطالة في الوطن العربي، المشكلة والحل، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004.
- 3- خيري كتانة، اتجاهات الإيرادات الضريبية في الأردن والعوامل المؤثر فيها، المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، 1998.
- 4- سوزي ناشد، المالية العامة، دار الحلبي، بيروت، لبنان، 2001.
- 5- عبد الرحمن إسماعيل، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان، 1999.
- 6- عبد الرحمن يسري، النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الإسكندرية، بدون طبعة، 2009.
- 7- عبد المجيد قدي، السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
- 8- عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار المعارف، الإسكندرية، 1965.
- 9- عبد الناصر ناصر، المالية العامة، مطبعة الداودي، دمشق سوريا، 1998.
- 10- د. عصام البشور، المالية العامة والتشريع الضريبي، دمشق، مطبعة الروضة، 1993.
- 11- غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 1997.
- 12- محمد أبو نصار، محاسبة الضرائب بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثالثة، مركز الكتاب، عمان، الأردن، 2009.
- 13- محمد حامد عطا، الفحص الضريبي علماً وعملاً، دار الطباعة الحرة، الإسكندرية، 2002.
- 14- محمد طاقة وحسين عجلان، اقتصاديات العمل، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع الأردن، 2008.
- 15- مدحت قريشي، اقتصاديات العمل، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007.

### ثانياً - الأطاريح والرسائل الجامعية:

- 1- إيهاب خضر منصور، العقوبات الضريبية ومدى فاعليتها في مكافحة التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين، قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في المنازعات الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2004.
- 2- رشا عبد المجيد سعيد، ظاهرة التهرب الضريبي في ضريبة الدخل، رسالة دبلوم عالي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2005.
- 3- عروبة معين الراوي، العوامل التي تؤدي إلى تهرب مكلفي الدخل في العراق (بحث تطبيقي) دبلوم عالي (ضرائب) معادل للماجستير مقدم إلى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد، 2008.



- 4- كريم سالم كماش، مستقبل النظام الضريبي في العراق في ظل التحول إلى اقتصاد السوق ، أطروحة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية كلية الإدارة والاقتصاد، 2010.
- 5- محمد عبد الله محمود جمعة ، التهرب الضريبي لدى أصحاب المهن الحرة ، رسالة ماجستير في المنازعات الضريبية، جامعة النجاح ، فلسطين ، 2005.

### ثالثاً - البحوث والدوريات والمجلات والمؤتمرات والمقالات:

- 1- د. بن حمودة محجوب، قراءة في ظاهرة التهرب البطالة في العالم العربي ، ندوة عربية منعقدة خلال الفترة 26-28 ابريل، جامعة سعد حلب البلدة، 2006.
- 2- حنان عبد الخضر هاشم وآخرون، البطالة في الاقتصاد العراقي الآثار الفعلية والمعالجات المقترحة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الثالث العدد 16، 2010.
- 3- د. خالد الخطيب ، التهرب الضريبي، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 16، العدد الثاني ، 2000.
- 4- سرمد عباس جواد، أسباب التهرب الضريبي في العراق ، مجلة وزارة المالية ( بحوث مؤتمر الإصلاح الضريبي في العراق ) ، بغداد، 2006 .
- 5- د. عبد الجبار عبود أُلحفي، البطالة في العراق مع إشارة خاصة إلى بطالة الشباب ، مجلة بحوث اقتصادية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة، العدد 44 ، 2008.
- 6- عبد الوهاب عبد التحافي، الجرائم الاقتصادية في التشريع العراقي ، مجلة الشرطة ، عدد 28 ، 1994.
- 7- نداء حسين عبد الله ، واقع البطالة في العراق، بحث مقدم إلى المعهد العربي للتدريب والبحوث، 2006.
- 8- نظام جبار طالب، مكافحة التهرب الضريبي، دراسة قانونية، المؤتمر العلمي الضريبي الأول، 2001.
- 9- د. محمد خالد المهائني، تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي وعلاقتها بالتطورات الاقتصادية الدولية ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 16، العدد الأول، 1996.
- 10- هناء إسماعيل إبراهيم، دور الدائرة الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي، بحوث مؤتمر الإصلاح الضريبي ، وزارة المالية ، بغداد، 2006.

### رابعاً - القوانين والتعليمات:

- 1- قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982 المعدل.



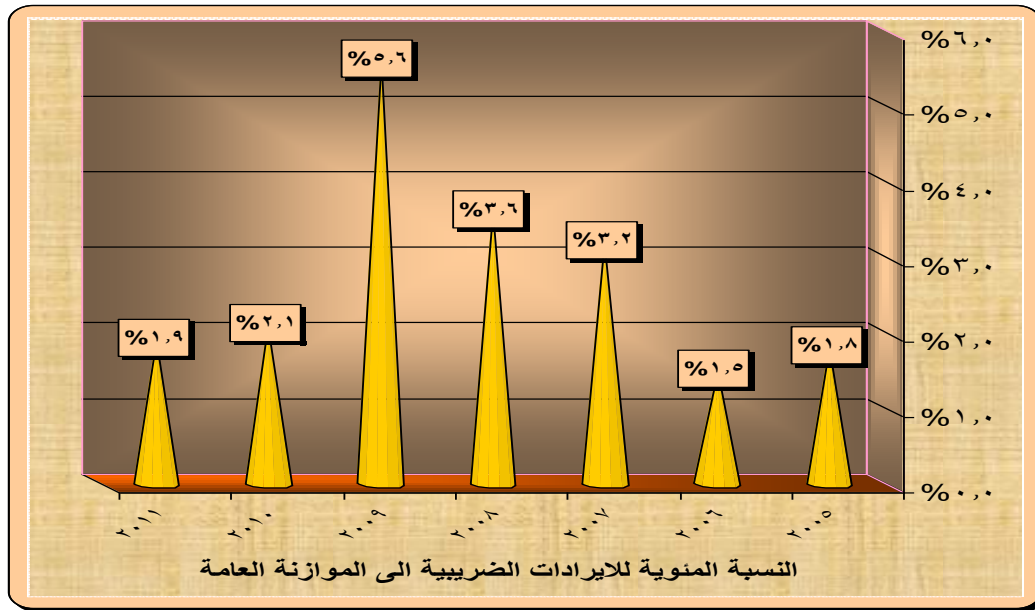
## الملحق رقم (1)

الجدول (1) يوضح نسبة الإيرادات الضريبية إلى الموازنة العامة

السنة	الإيرادات الضريبية (المبالغ بملايين الدنانير)	نسبة الإيرادات الضريبية إلى الموازنة العامة
2005	1002375000	% 1.8
2006	739650000	% 1.5
2007	1762503000	% 3.2
2008	2916838000	% 3.6
2009	2837239000	% 5.6
2010	1309719000	% 2.1
2011	1073556000	% 1.9

المصدر : وزارة المالية ، دائرة الموازنة

شكل رقم (1) يبين النسب المئوية للإيرادات الضريبية إلى الموازنة العامة



المصدر : أعداد الباحث بالاعتماد على البيانات أعلاه

## الملحق رقم (2)

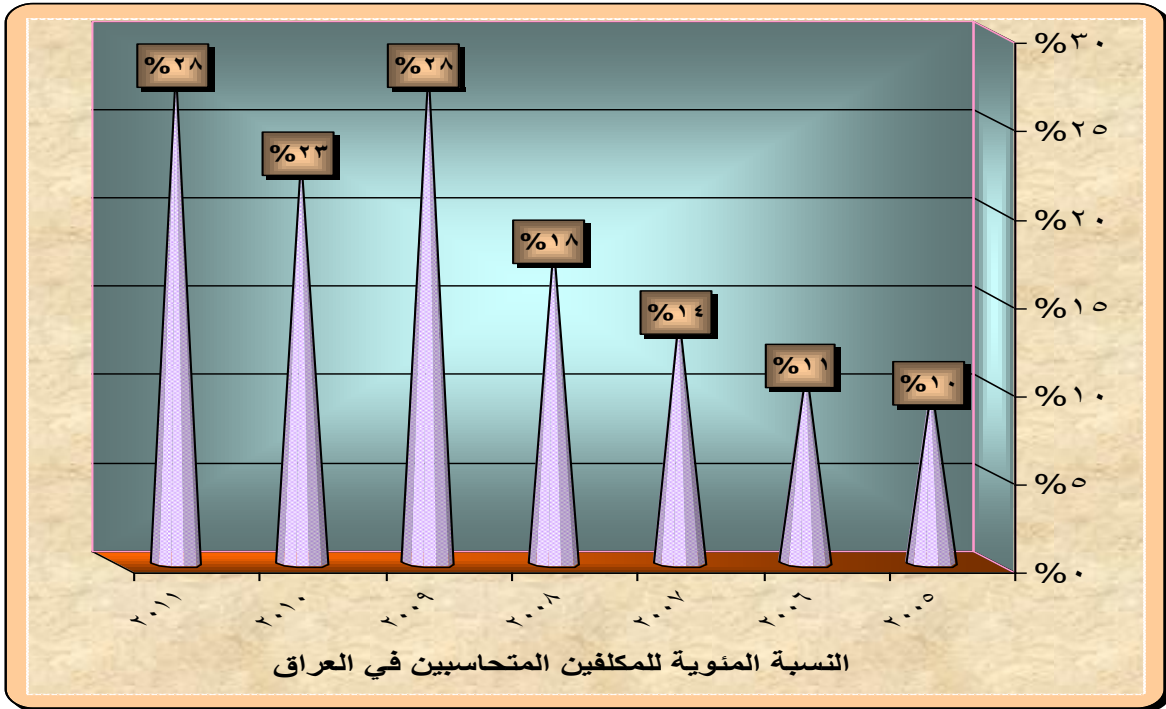
جدول رقم (2) يبين عدد المكلفين المتحاسبين وغير المتحاسبين للفترة من 2005-2011

السنة	أجمالي المكلفين	أعداد المكلفين		نسبة المكلفين %	
		غير المتحاسبين	المتحاسبين	غير المتحاسبين	المتحاسبين
2005	1108865	107488	1001377	% 10	% 90
2006	1116306	118421	997885	% 11	% 89
2007	1124098	160008	964090	% 14	% 86
2008	1127610	202867	924743	% 18	% 82
2009	1056679	291894	764785	% 28	% 72
2010	1193512	273318	920194	% 23	% 77
2011	1313250	368372	944878	% 28	% 72

المصدر : أعداد الباحث بالاستعانة بالهيئة العامة للضرائب / شعبة التخطيط والمتابعة

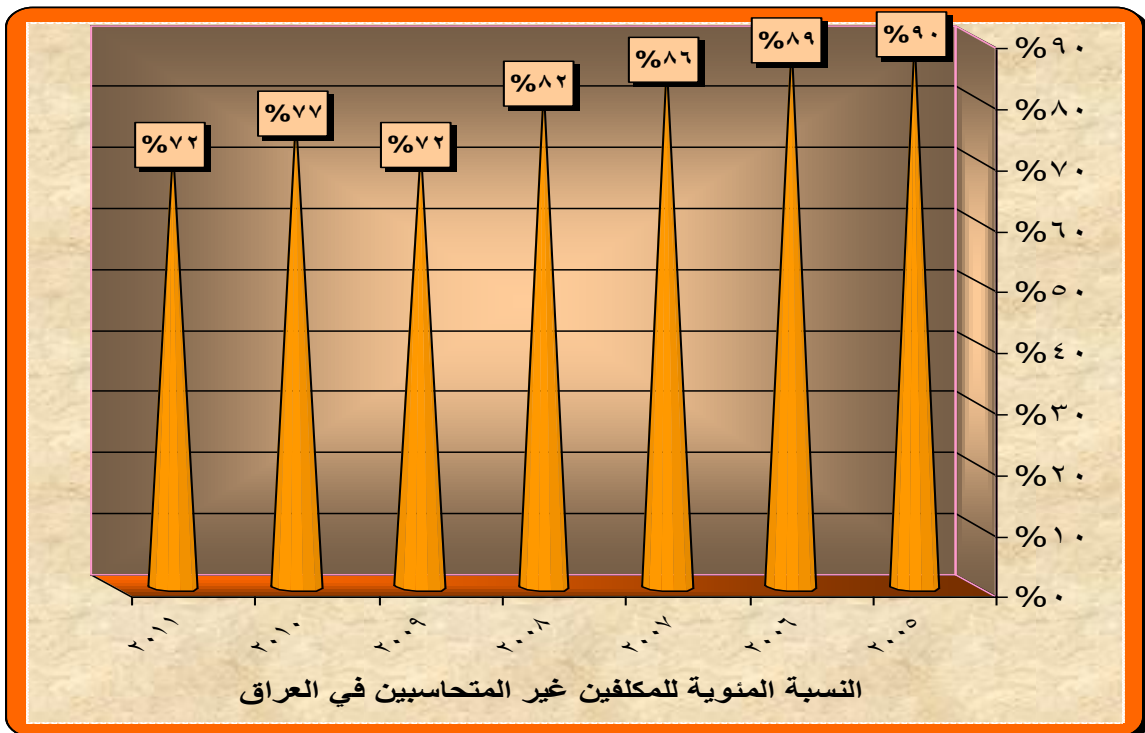


شكل رقم (2) يبين النسب المئوية للمكلفين المتحاسبين ضريبياً في العراق



المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على البيانات أعلاه

شكل رقم (3) يبين النسب المئوية للمكلفين غير المتحاسبين ضريبياً في العراق



المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على البيانات أعلاه



الملحق رقم (3)

جدول رقم (3) يبين معدلات البطالة في العراق للفترة من ( 2003 - 2008 )

السنة	حضر			ريف			مجموع		
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي
2003	31.0	22.3	30.0	28.9	6.7	25.4	30.2	16.0	28.1%
2004	28.3	22.4	27.7	31.2	3.1	25.7	29.4	15.0	26.8%
2005	18.6	22.7	19.3	20.2	2.6	16.1	19.2	14.2	17.9%
2006	19.8	37.4	22.9	15.0	8.0	13.2	16.2	22.6	17.5%
2007	11.4	14.7	11.9	12.3	5.0	11.0	11.7	11.7	11.7%
2008	13.1	25.0	15.2	15.2	8.4	13.4	14.3	19.7	15.3%

المصدر : وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الفصل الثاني ٢٠٠٨، ص 6

شكل رقم (4) إجمالي معدلات البطالة في العراق



المصدر : أعداد الباحث بالاعتماد على البيانات أعلاه